Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 53, No. 6, Supplement 1, 2026, 9563

Deanship of Scientific Research

Determinants of Jordanian Voters' Participation in the 20th Parliamentary Elections

Abdul Baset Al-Azzam *

Department of Sociology and Social Work, Faculty of Arts, Yarmouk University, Jordan.

Received: 3/11/2024
Revised: 27/11/2024
Accepted: 14/1/2025
Published online: 15/1/2026

* *Corresponding author:*
a.azzam@yu.edu.jo

Citation: Al-Azzam, A. B. (2026). Determinants of Jordanian Voters' Participation in the 20th Parliamentary Elections. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *53*(6), 9563
https://doi.org/10.35516/Hum.2026.9563

Abstract

Objectives: This study aimed to identify the determinants influencing Jordanian voters' participation in the 20th parliamentary elections.

Methods: A descriptive social survey approach was employed, utilizing a questionnaire that covered seven key determinants: value-based, inclusionary, material, reinforcement, partisan, empowerment, and benefit-based. The sample comprised 1,032 male and female voters from northern Jordan, and the analysis was conducted within the framework of social exchange theory.

Results: The findings revealed that voters' decisions to participate in the elections were influenced by value-based determinants, including transparency, fairness, and integrity of the electoral process. Inclusionary determinants such as ensuring citizens' rights to vote and run for office, along with women's participation as voters or candidates, also played a significant role. Benefit-based determinants involved providing high utility to citizens and maintaining a legitimate electoral system. Reinforcement determinants were linked to fostering a secure environment for democratic engagement. Partisan determinants reflected the role of party identity in voter training, while empowerment determinants focused on supporting marginalized women and qualified candidates. Lastly, material determinants related to electoral demands for sponsorship, public jobs, and future benefits also had an impact.

Conclusions: To enhance voter participation, parliamentary elections must prioritize transparency, credibility, and fairness. Creating a secure democratic environment that guarantees the right to vote and run for office, supports party-based participation, and empowers women and marginalized groups is essential for fostering broader electoral engagement.

Keywords: Determinants, Jordanian Voters, 20th Parliamentary Elections.

محددات مشاركة الناخبين الأردنيين في انتخابات المجلس النيابي العشرين

عبد الباسط العزام*

قسم علم الاجتماع والعمل الاجتماعي، كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

ملخّص

الأهداف: تهدف الدراسة إلى معرفة محددات مشاركة الناخبين الأردنيين في انتخابات مجلس النواب العشرين.

المنهجية: اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي الوصفي، باستبانة مكونة من سبعة محددات: قيمية، وتضمينية، ومادية، وتعزيزية، وحزبية، وتمكينية، ومنفعيّة. وتكونت العينة من (1032) ناخبًا وناخبةً من شمال الأردن. وأُسترشد التحليل بنظرية التبادل الاجتماعي.

النتائج: أظهرت النتائج أنّ قرار مشاركة الناخبين بالانتخابات النيابية تأثّر -تنازليًا- وَفق المتوسطات الحسابية؛ بـ"المحددات القيمية" في شفافية الانتخابات وعدالتها ونزاهتها، وحقّ المواطن الدستوري وواجبه الوطني؛ و"المحددات التضمينية" في ضمان حقّ المواطن أن يَنتخب أو يُنتخب، ومشاركة المرأة كناخبة أو مرشحة؛ و"المحددات المنفعية" في منح المواطن منفعة عالية، وامتلاكها نظامًا انتخابات شرعيًا؛ و"المحددات التعزيزية" في تعزيز بيئة آمنة للعمل الديموقراطي؛ و"المحددات الحزبية" في تدريب للتصويت على هوية الحزب؛ و"المحددات التمكينية" في تمكين المرأة الأكثر حرمانًا من المشاركة، والمرشح الأجدر من الوصول للبرلمان؛ و"المحددات المادية" في مطالب الانتخابات بالرعاية الملائمة ووظائف عامة ومنافع مستقبلية.

الخلاصة: تأسيًا بالنتائج يَجدر بانتخابات المجالس النيابيّة أن تكون أكثر نزاهة ومصداقيّة وعدالة، وأن تضمن للمواطن حقّ المشاركة في أن يَنتخب أو يُنتخب ضمن بيئة ديمقراطيّة آمنة، تتيح له المشاركة بناء على هوية الحزب، وكذلك تمكن المرأة الأكثر حرماناً من المشاركة.

الكلمات الدالة: المحددات، الناخبين الأردنيين، المجلس النيابي العشرين

© 2026 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة

غالبًا ما تجعل قيمُ الانتخاب الناخبَ يشعر أنّ له مكانة مرموقة بين الناس، وبقدر ما تلتزم إدارة عملية الانتخاب بالحيادية بقدر ما تمكّنه من المشاركة، وتمنحه شعورًا بالسعادة والطمأنينة، وتبعده عن مظاهر السخط والإحباط. ومتى تضمن قوانين الانتخاب عدالة الانتخابات ونزاهتها فإنها تُعزز الناخبَ احتمالية تكرار سلوك الانتخاب في المستقبل، بإضافة مثيرات إيجابية أو إزالة أخرى سلبية بعد حدوثها، وقد تكسبه المعارف والقيم والمهارات التي تؤهّله للمشاركة الفعَّالة في أنشطتها إلى أقصى حدّ، حسب معايير الكلفة وفق مبدأ الربح والخسارة.

وعادة ما يدرك الناخبون الظروف المحيطة بالسلوك الانتخابي عندما يكونون راضين عن مشاركة المنافع والمكافآت مع الآخرين، ويتوقعون المكاسب والخسائر حسب ما يرونه من كلفة مترتبة عن السلوك الانتخابي. ولأنّ النشاط الانتخابي مرتبط بمحاولة الناخبين تحقيق المنفعة، وبناء علاقات مع الآخرين فإنّ ارتفاع سّنهم يلعب دورًا حيويًا في إدراك مدى فاعليّة نشاطهم الانتخابي في تحقيق المنفعة والقيمة المتوقعة من المشاركة في تحقيق الربح. وهذا يتطلب من الناخبين وعيًا بالعملية الانتخابية يرتبط ارتباطًا منفعيًا بمعايير النجاح والمؤثر والقيمة والرضا والعقلانية، ويتطلب أيضًا وعيًا سياسيًا من أجل حساب النتائج المتوقعة على المسارات الانتخابية واختيار أفضل البدائل بناءً على الخبرات الانتخابية.

وبهذا الخصوص، فإنّ قرار مشاركة الناخبين في الانتخابات النيابية إنما يرتبط ارتباطًا وجوديًا بمدى شفافيتها، وعدالتها، ونزاهتها، وموثوقيتها، ومدى ضمانها مشاركة المرأة كناخبة أو مرشحة، ومدى قدرتها على الحدّ من المال في شراء الأصوات، ومدى مطالبتها بالرعاية الاجتماعية والوظائف العامة والعيش الكريم لجميع المواطنين، ومدى قدرتها على تعزيز الوحدة الوطنية وخلق بيئة آمنة للعمل الديموقراطي، ومدى فاعليتها في تمكين الناخبين للتصويت على هوية الحزب. وكذلك مدى فاعلية الانتخابات في تمكين المرأة الأكثر حرمان من المشاركة والمرشح الأجدر من الوصول للبرلمان. وأخيرًا فإن قرار مشاركة الناخبين إنما يرتبط بمدى فاعلية نظام الانتخابات النيابية في منح مكافآت ومنافع متوقعة وعادلة للناخبين.

ودائما ما تنطوي المشاركة في الانتخابات على المعتقدات Beliefs والتعهدات Commitments، والصيت أو السمعة Reputations، والأداء Performance، والظهور للعيان Appearance (زايد وآخرون، 2006). وهناك دراسات أظهرت أنّ الناخب يتوقع من البرلمان أن يمكنه من العيش في حريّة وسلام ورفاهية اجتماعية وبيئة صحية (Mathisen,2013). لذلك فإنّ عدم الثقة بالمجالس التشريعية يعكس "نتيجة مؤسفة" في عدم الرضا عن بعض جوانب أداء المجلس النيابي (Gershtenson, et al, 2013). وهناك من يعتقد أنّه من الصعب تغيير القوالب النمطية في المجتمعات التقليدية، خاصّة ما يتعلق بالجدارة والثقة في أداء البرلمانِ عملَه على أكمل وجه كسلطة تشريعية (Huneidi, 2014). وعندما لا تتوافق ثقة الناخب بالبرلمان مع توقعاته فقد لا يلتزم بقوانينها ولا يدعم مبادراتها السياسية، فيؤدي إلى انهيار نظام الثقة بالنظام الانتخابي القائم.

وقد يصبح الناخب الذي لا يثق بالبرلمان ولا يعترف بشرعيته أكثر عرضة للانضمام إلى مؤسسات تنادي بالتغيير والمعارضة (Braun & Hutter, 2016). وقد ترتفع نسبة المشاركة في الانتخابات مع وجود بيئة ملائمة تتبنى قيم الكفاءة المهنية والمعرفية وتتمتع بالشفافية وشرعية المساءلة. وقد تتأثر المشاركة الانتخابية بالقيم والمعتقدات والاتجاهات السائدة في المجتمع نحو عمليات التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية (Huneidi, 2014). وقد ترتفع نسبة المشاركة في العمل الانتخابي عندما تتكيف الحكومة مع المبادئ الأخلاقية المشتركة، وتُواجه كلّ مواطن ينتهك مبادئ الصالح العام، وتُطبق مبادئ العدل والمساواة (Scheidegger & Staerkle, 2011).

وللحكومة دور في تعزيز قنوات المشاركة في العمل الانتخابي، بتقاسم السلطة أفقيًا مع المؤسسات السياسية، وبتأمين الرعاية الصحية والتعليمية مجانًا للجميع، وبسط الشفافية والوضوح بين الوطن والمواطن (Levi & Stoker, 2000). وقد ترتفع نسبة مشاركة الناخب في الانتخابات من: التماسك المعياري Normative Coherence، واستقرار النظام الاجتماعي Stability of the Social System، والنزوع إلى الثقة Propensity to Trust، والألفة أو الحميمية Familiarity، والمسؤولية والمحاسبة Accountability (زايد وآخرون، 2006).

أمّا بالنسبة للأردن؛ فهو من أكثر الأنظمة ديموقراطية في المنطقة إلاّ أنّ مشاركة الناخب تأثرت بالأساليب الرسمية للمشاركة التي كشفت أنّ معظم الأردنيين لا يثقون بنظام الانتخابات والأحزاب السياسية (Identity Center,2019; Spierings,2017). وهناك من يعتقد أنّ الأردن أحرز تقدمًا ملحوظًا في بناء إصلاحات سياسية تمثلت في: الميثاق الوطني، وتأسيس الأحزاب السياسية، إذ أصبحت أكثر قانونية، والانتخابات البرلمانية أكثر انتظامًا، والنساء أكثر احتفاظا بحقهن في التصويت إلاّ إنّ الواقع يشير إلى أنّ هناك حضورًا للوجاهات المحلية والعشائرية التقليدية لتصدر المشهد الانتخابي (Nahar,2012).

وهناك من يعتبر أنّ حزم الإصلاح كانت تدبيرًا وقائيًا لإسكات المعارضة بدلاً من الانتقال نحو الديمقراطية الحقيقية (Barari,2013). لذلك يمكن أن تتمكن الحكومة ومجلس التشريع من تحقيق إصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية جادة إذا ما كان هناك جديّة في الإصلاح نحو الأفضل (Jordan strategy forum,2018). وهذا يتطلب التزامًا من الحكومة والمجلس التشريعي بالإصلاحات السياسية بعيدًا عن الإصلاحات التجميلية. وهذا يحتاج إلى قضاء قوي، ومجتمع مدنيّ، وإعلام قويّ، ومشاركة حزبية فاعلة (Bauer,2018; Itani,2013).

وبناء على ما تقدم، تحاول الدراسية معرفة ما إذا كان قرار مشاركة الناخبين الأردنيين في الانتخابات النيابية تأثر في شفافية الانتخابات وعدالتها

ونزاهتها وموثوقيتها؛ وضمانها أن يَنتخب أو يُنتخب المواطن؛ ومطالبها بوظائف عامة ومنافع مستقبلية لجميع المواطنين؛ وتعزيزها البيئة الآمنة في العمل الديموقراطي؛ وتحفيزها الانضمام للعملية الحزبية والتصويت على هوية الحزب؛ وتمكينها المرأة الأكثر حرمانًا من المشاركة؛ وامتلاكها نظامًا انتخابات شرعيًا يمنح المكافآت والمنافع والقيمة الإيجابية للمواطنين.

مشكلة الدراسة ومبرراتها

تأثرت "**الحياة البرلمانية في الأردن**" عبر تسلسلها التاريخي بالسياقات الثقافية والاجتماعية السياسية والاقتصادية، والأحداث والاضطرابات السياسية الداخلية والخارجية التي طرأت على الدولة الأردنية، حيث شهد الأردن (5) مجالس تشريعية قبل إعلان الاستقلال عام (1946) امتدت من (1929) إلى (1947)، وضم كلّ مجلس منها (22) عضوًا، بينهم (16) منتخبًا و(6) معينين (وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، 2024). وقد مرّت الحياة البرلمانية في عهد المملكة (1946-1974) بمرحلتين أساسيتين هما: مرحلة دستور (1947)، ومرحلة دستور (1952). وبعد التحول من الإمارة إلى المملكة عام (1946) أجريت انتخابات "**مجلس النواب الأول**" بتاريخ (20 أكتوبر1947)، وحلّ في (1 يناير 1950)، وبلغ عدد أعضاءه (20) عضوًا.

وتم إجراء انتخابات "**مجلس النواب الثاني**" في (11 ابريل 1950)، وحلّ بتاريخ (3 مايو1951) وبلغ عدد أعضاءه (40) عضوًا. وفرض قرار تقسيم فلسطين عام (1947) وما أعقبه من اندلاع حرب عام (1948)، ثم قرار توحيد الضفتين عام (1950) وضع دستور (1952) ليتلاءم مع الأوضاع الجديدة. وعليه أجريت انتخابات "**مجلس النواب الثالث**" في (29 أغسطس1951)، وبلغ عدد أعضاءه (40) عضوًا، وحلّ بتاريخ (22 يونيو 1954). وأجريت انتخابات "**مجلس النواب الرابع**" في (16 أكتوبر/ 1954، وبلغ عدد أعضاء المجلس (40) عضوًا، وحلّ في (26 يونيو1956). كما أجريت انتخابات "**مجلس النواب الخامس**" في (21 أكتوبر1956)، وبلغ عدد أعضاءه (40) عضوًا، وأكمل مدته في (20 أكتوبر 1961). كذلك أجريت انتخابات "**مجلس النواب السادس**" في (19 أكتوبر 1961)، وبلغ عدد أعضاءه (60) عضوًا، وحلّ في (1 أكتوبر 1962). وامتد عمر "**مجلس النواب السابع**" سنة واحدة من (24 نوفمبر 1962) وحلّ في (21أبريل 1963)، وبلغ عدد أعضاءه (60) عضوًا. وأجريت انتخابات "**مجلس النواب الثامن**" في (6 يوليو 1963). وحلّ بتاريخ (23 ديسمبر 1966)، وبلغ عدد أعضاءه (60) عضوًا. كما أجريت انتخابات "**مجلس النواب التاسع**" في (15 إبريل 1967)، وامتد عمره (4) سنوات، وأكمل مدته في (18أبريل1971)، ومدد سنتين، وحلّ مرتين، وبلغ عدد أعضاءه (60) عضواً (ويكبيديا، 2024). وهذا يعنى أنّ الدولة الأردنية كانت تعاني مكوناتها الاجتماعية من الاستقرار وعدم الاستقرار.

وقد ترتب على احتلال الضفة الغربية عام (1967) فراغ دستوري استمر لعام (1978)؛ بناء على ذلك، تمّ وضع قانون مؤقت لإنشاء مجلس وطني استشاري يحلُّ مؤقتاً محلّ مجلس النواب. تمّ تعيين ثلاثة "مجالس وطنية استشارية": أولها من (20/4/ 1978) إلى (20 1980/04/20)، وبلغ عدد أعضائه (60) عضوًا. وثانيها من (1980/04/20) إلى (20/04/ 1982)، وبلغ عدد أعضائه (60) عضوًا. وثالثها من (20/04/ 1982) إلى (07 /1984/01)، وبلغ عدد أعضائه (75) عضوًا (وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، 2024).

وبعد عودة "الحياة البرلمانية" عام (1984) تمّ إجراء انتخابات النيابية لـ"**مجلس النواب العاشر**" من (16 يناير1984)، وأكمل مدته الدستورية (4) سنوات، وتم تمديده لسنتين من (17 يناير 1988) وحل في (30 يوليو 1988) وبلغ عدد أعضاءه (60) عضوًا (السليم، 2019). وبعد مرحلة الانفراج الديموقراطي في الأردن، تمّ إجراء انتخابات "**مجلس النواب الحادي عشر**" في (08 نوفمبر1989) وفق "نظام القائمة المفتوحة" حسب القانون رقم (22) لسنة (1986) وتعديلاته، غير أنّ هذا المجلس لم يكمل مدته الدستورية وحلّ عام (04 أغسطس 1993)، وبلغ عدد أعضائه (80) عضوًا. وبعد صدور القانون المؤقت رقم (15) لسنة (1993) أخذ بنظام الصوت الواحد بديلاً عن نظام القائمة المفتوحة، فقد تمّ إجراء انتخابات "**مجلس النواب الثاني عشر**" في (08 نوفمبر1993)، وحلّ في (01 سبتمبر1997)، وبلغ عدد أعضائه (80) عضوًا. وبعد ذلك تمّ إجراء انتخابات "**مجلس النواب الثالث عشر**" في (04 نوفمبر1997) وفق نظام الصوت الواحد، وحلّ في (16يونيو2001)، وبلغ عدد أعضائه (80) عضوًا. وقد أوقفت الحياة البرلمانية لمدة عام ونصف حتى تمّ إجراء انتخابات "**مجلس النواب الرابع عشر**" في (17 يونيو 2003)، وحلّ في (20 أغسطس 2007)، وبلغ عدد أعضائه (110) أعضاء (ويكبيديا، 2024)؛ (Identity Center, 2019).

وتمّ إجراء انتخابات "**مجلس النواب الخامس عشر**" في (20 نوفمبر2007) وفق نظام الصوت الواحد، وامتد عمره سنتين، وحلّ في (24 نوفمبر 2009)، وبلغ عدد أعضائه (110) عضوًا. كما تمّ إجراء انتخابات "**مجلس النواب السادس عشر**" في (09 نوفمبر2010) وفق قانون الصوت الواحد، وتقسيم الدائرة الانتخابية إلى عدة دوائر فرعية تساوي عدد المقاعد المخصصة للدائرة الأصلية، وتمّ حلّ المجلس في (04 أكتوبر2012) قبل انطلاق مسيرة تطالب بإصلاحات سياسية. وقد سببت تلك المتغيرات وضع قانون انتخابي جديد عام (2012) يقوم على الأخذ بجوهر قانون عام (2010)، مع استبعاد نظام الدوائر (الفرعية)، وزيادة عدد مقاعد مجلس النواب من (120) مقعدًا إلى (150) مقعداً (ويكبيديا، 2024). وقد عزز المرشح الموالي للحكومة هيمنته على البرلمان بعد انتخابات "**مجلس النواب السابع عشر**" في (23 يناير2013) التي قاطعتها أحزاب المعارضة، وبالرغم من تلك المقاطعة فقد بلغ نسبة إقبال الناخبين فيه (56%)، ولكنه حُلّ في (29مايو 2016). وبعد ذلك أجريت انتخابات "**مجلس النواب الثامن عشر**" بتاريخ (20 سبتمبر

2016)، وحلّ في (27 سبتمبر2020)، وبلغ عدد أعضائه (130) عضوًا، وشهد المجلس جائحة كورونا. تباعًا لذلك أجريت انتخابات **"مجلس النواب التاسع عشر"** في (10 نوفمبر 2020)، وبلغ عدد أعضائه (130) عضوًا (فراعنة، 2020). والجدير بالذكر أن نسبة تمثيل النساء في هذا المجلس تراجع إلى (11.5%) عن السابق التي كانت (15.4%) (ويكبيديا، 2024) (وكالة الأنباء الأردنية. 2020).

وقد أكّد موقع عربي نيوز (02 آب 2024) أنّ أهم ما يُميّز انتخابات **"مجلس النواب العشرين"** قانون الانتخاب الجديد رقم (4) لسنة (2022)، وقانون الأحزاب الجديد، ومنظومة التحديث السياسي؛ فنصّ قانون انتخاب سنة (2022) أنّ: "لكل أردني بلغ ثماني عشرة سنة شمسية من عمره قبل تسعين يومًا من التاريخ المحدد لإجراء الاقتراع الحقّ في انتخاب أعضاء مجلس النواب" (قانون الانتخاب الأردني، 2022) (أبو محفوظ، أيلول، 2024). ورفع هذا القانون المقاعد المخصصة للنساء (الكوتا) في القوائم المحلية إلى (18) مقعدًا، بعد أن كانت (15)، وبين القانون أنّ هناك قائمة عامة تتكون من (41) مقعدًا مخصصة للأحزاب من أصل (138) مقعدًا (الداوود، 2024) (خبرني، 01 آب 2024).

وبلغ عدد "القوائم الحزبية" التي تقدمت بطلبات الترشح في "الدائرة العامة" (25) قائمة، وضمت (697) مترشحًا ومترشحة، وتمثل مشاركة (36) حزبًا من أصل (38) مسجلا. وقدمت (5) تحالفات ضمت (16) حزبًا بطلبات الترشح. وقد بلغ عدد "القوائم المحليّة" (174) قائمة، ضمت (954) مترشحًا ومترشحة، موزعين على (18) دائرة انتخابية في الأردن (انظر: صحيفة الدستور، 06 آب 2024؛ خبرني،01 آب 2024). وبدأت الدعاية الانتخابية يوم الاثنين بتاريخ (05 آب 2024). واعتقد مراقبون أنّ أغلب المرشحين يفتقدون إلى الدسم السياسي (غيون، 2024). وأوضحت الهيئة المستقلة للانتخاب (24 تموز 2024) أنّ إجمالي عدد الناخبين المسجلين بلغ (5,115,219) ناخبًا وناخبة، منهم (2,425,293) من الذكور بنسبة (47.4%)، و(2,689,926) من الإناث بنسبة (52.5%).

وقد فتحت مراكز الاقتراع أبوابها في صباح يوم (10 أيلول 2024) لاختيار أعضاء المجلس، واعتمد النظام النسبي المغلق للقوائم العامة الحزبية، والنظام النسبي المفتوح للقوائم المحلية، وخُصص لهما (138) مقعدا، منها (97) للمحلية، و(41) مقعدا للقائمة العامة (أبو محفوظ، 2024؛ الرواشدة، 2024). ولاحظت قناة المملكة في (11أيلول 2024) أنّ نسبة الاقتراع ارتفع (250640) صوتا مقارنة مع الانتخابات السابقة بنسبة تصل إلى (18%). وذكرت رؤيا الإخبارية (11أيلول2024) أنّ عدد المقترعين بلغ (1,638,348) منهم (854,540) ذكور بنسبة (35.69%)، وإناث (783,808) بنسبة (29.18%). كما ذكرت قناة المملكة (11أيلول 2024) أنّ عدد المقترعين في شمال الأردن بلغ في: إربد الأولى (197013) بنسبة (34.57%)، وإربد الثانية (138918) بنسبة (42.83%)، وجرش (71386) بنسبة (55.24%)، وعجلون (61948) بنسبة (54.2%)، والمفرق (57800) بنسبة (52.1%). وبالمجمل نحن أمام استحقاق دستوري للمشاركة في الانتخابات النيابية وفق قانون انتخاب جديد، تمّ بموجبه منح (41) مقعدًا للأحزاب ضمن قوائم وطنية، وقد قدم شكلاً تشريعيًا ورقابيًا مختلفًا (جفرا نيوز، 2023).

بناءً على ما تقدم، فإنّ الوعي الانتخابي ينتج لدى الناخبين عبر مشوار ديمقراطي يصبح منهج حياة، على أن تبرز في هذا المنهج مركزية القيم الانتخابية، لأنّ القيم لا تنفصل عن الناخب في جميع حركاته وسكناه، وفي قراراته وأفعاله الواعية وغير الواعية، ولا يترسخ هذا المنهج الديمقراطي ولا يستقيم دون التزام المجتمع اقتناعًا وتقبلاً ناخبين ومرشحين وفئات وتنظيمات سياسية بالقيم الديمقراطية؛ إذ لا بدّ أن يقوم هذا المنهج على حرّية التعبير، والمساواة، والتعددية السياسية.

أسئلة الدراسة.

تحاول الدراسة الإجابة عن "السؤال الرئيس" وهو: ما محددات مشاركة الناخبين الأردنيين في انتخابات مجلس النواب العشرين؟ ويتفرع عنه "الأسئلة الوصفية" الآتية:

1. إلى أيّ درجة يتأثر قرار مشاركة الناخبين الأردنيين في الانتخابات النيابية بالمحددات القيمية؟
2. إلى أيّ درجة يتأثر قرار مشاركة الناخبين الأردنيين في الانتخابات النيابية بالمحددات التضمينية؟
3. إلى أيّ درجة يتأثر قرار مشاركة الناخبين الأردنيين في الانتخابات النيابية بالمحددات المادية؟
4. إلى أيّ درجة يتأثر قرار مشاركة الناخبين الأردنيين في الانتخابات النيابية بالمحددات التعزيزية؟
5. إلى أيّ درجة يتأثر قرار مشاركة الناخبين الأردنيين في الانتخابات النيابية بالمحددات الحزبية؟
6. إلى أيّ درجة يتأثر قرار مشاركة الناخبين الأردنيين في الانتخابات النيابية بالمحددات التمكينية؟
7. إلى أيّ درجة يتأثر قرار مشاركة الناخبين الأردنيين في الانتخابات النيابية بالمحددات المنفعية؟
8. هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات المشاركين نحو محددات مشاركة الناخبين الأردنيين في انتخابات مجلس النواب العشرين تعزى لمتغيرات: (النوع، السنّ، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، الدخل الشهري للأسرة، طبيعة العمل، مكان الإقامة، الديانة، هل أنت منتمٍ إلى حزب سياسي؟ هل الوالد سبق أن انتمى إلى حزب سياسي؟ هل أحد أفراد العائلة منتمٍ إلى حزب سياسي؟ هل أنت عضو في مؤسسة مجتمع مدني؟)

أهمية الدراسة.

تستمد الدراسة أهميتها من جانبين هما: **أولهما الجانب النظري"**، بالكشف عن محددات مشاركة الناخبين الأردنيين في انتخابات المجلس النيابيّ العشرين، في الوقت الذي يعتبر فيه السؤال عن تلك المحددات عالقاً لندرة البحث العلمي حول هذا الموضوع. وتستوحي الدراسة مقاربتها من نظرية التبادل الاجتماعي عند "جورج هومانز" و"بيتر بلاو"، ممّا يجعل ذلك خيارًا استراتيجيًا في حالة دينامية مستمرة. لذلك يُؤمل أن تفيد نتائجها أصحاب القرار في الأردن بما تخرج فيه من نتائج وتوصيات ووضع خطط مستقبلية لمشاركة الناخبين في الحياة السياسية. **وثانيها الجانب العملي (التطبيقي)**، بالكشف عن نتائج الدراسة من خلال تسليط الضوء على محددات مشاركة الناخبين الأردنيين في انتخابات المجلس النيابيّ العشرين، وإمكانية توظيفها وتعميمها على الوزارات والدوائر المعنية في شؤون الناخبين.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى معرفة المحددات القيمية التي تجعل الناخبين يقررون المشاركة في الانتخابات النيابية كحقّ دستوري وواجب وطني، والمحددات التضمينية التي تجعلهم يقررون المشاركة فيها لضمان تماسك المجتمع، والمحددات المادية التي تجعلهم يقررون المشاركة فيها كونها تطالب بالعيش الكريم للمواطن، والمحددات التعزيزية التي تجعلهم يقررون المشاركة في الانتخابات لتعزز الوحدة الوطنية، والمحددات الحزبية التي تجعلهم يقررون المشاركة في الانتخابات لاختبار قوة الأحزاب السياسية، والمحددات التمكينية التي تجعلهم يقررون انتخاب المرشح الأجدر من الوصول للبرلمان، والمحددات المنفعية التي تجعلهم يقررون المشاركة في الانتخابات كقيمة إيجابية للمواطنين.

مصطلحات الدراسة

- **الناخب:** كلّ أردنيّ له الحقّ في انتخاب أعضاء مجلس النواب.
- **المرشح:** الناخب الذي تمّ قبول طلب ترشّحه للانتخابات النيابية.
- **المقترع:** الناخب الذي مارس حقّه في انتخاب أعضاء مجلس النواب.
- **النائب:** المترشح الفائز بعضوية مجلس النواب.
- **الدائرة الانتخابية:** جميع مناطق المملكة خصص لها عدد من المقاعد النيابية.
- **القائمة العامة:** قائمة مشكلة من حزب أو تحالف حزبي لغايات المشاركة في الانتخابات النيابية.
- **القائمة المحلية:** قائمة مُشكّلة من المترشحين في الدائرة المحلية لغايات المشاركة في الانتخابات النيابية.
- **مجلس النواب:** مؤسسة سياسية تنظيمية تشريعية تعنى بسنّ التشريعات وتقديم الخدمات للمواطن الأردني.
- **المحددات القيمية:** عوامل تجعل الناخب يقرر المشاركة في الانتخابات، كحقّ دستوري وواجب وطني.
- **المحددات التضمينية:** عوامل تجعل الناخب يقرر المشاركة في الانتخابات لضمان تماسك المجتمع.
- **المحددات المادية:** عوامل تجعل الناخب يقرر المشاركة في الانتخابات للمطالبة بالعيش الكريم للمواطن.
- **المحددات التعزيزية:** عوامل تجعل الناخب يقرر المشاركة في الانتخابات لتعزز الوحدة الوطنية.
- **المحددات الحزبية:** عوامل تجعل الناخب يقرر المشاركة في الانتخابات لاختبار قوة الأحزاب السياسية.
- **المحددات التمكينية:** عوامل تجعل الناخبين يقررون انتخاب المرشح الأجدر من الوصول للبرلمان.
- **المحددات المنفعية:** عوامل تجعل الناخب يقرر المشاركة في الانتخابات كقيمة إيجابية للمواطنين.

نظرية التبادل الاجتماعي: مقدمات تفسيرية للمشاركة الانتخابية

يشير "هومانز "G.Hommans إلى وجود نظم الثقة المتبادلة بين الأشخاص في إطار علاقتها مع النظم الفرعية، وكذلك استقرار نظام الثقة لأنه يحقق التوازن بين أفراد المجتمع (Homans, 1962). وصرّح هومانز أنّ الشخص يتخذ الفعل الذي يراه من وجهة نظره يحقق له العوائد والمنافع (Ritzer, 1992). كما اختار "هومانز" في كتابه "الجماعة الإنسانية" Human Group (Homans, 1950) المفاهيم التالية: "النشاطات" التي تشير إلى أفعال الفرد في المواقف ترتبط بمحاولة تحقيق المنفعة، و"التفاعل" الذي يشمل معنى استجابة آخر أو أكثر لفعل المبادر بعملية التفاعل، و"العاطفة" التي تشير إلى التعبيرات الوجدانية والحالة النفسية للمشارك في عملية التفاعل (عثمان،2008).

قدم "هومانز" افتراضاته حول عملية التبادل انطلاقًا من أنّ تكرار التفاعل بين الأفراد يؤدي إلى زيادة المودة بينهما، وترتبط زيادة المودة بازدياد فرص التعبير عن هذا الشعور عن طريق النشاطات والتفاعل، وكلما زاد التفاعل بين الأفراد زاد تماثل نشاطاته والمشاركة فيها. وزاد تعاطفهم، وكلما

علت مكانة الفرد زادت نشاطاته وتفاعلاته، وتساوي المكانات بين الأفراد يزيد من عمليات التبادل، وتفاوت المكانات تضمن إمكانية علاقات تبادلية غير منسقة (عثمان،2008). أكد "هومانز" أنّ السرّ الواضح للتبادل هو أنّ ما نقدم للآخر سلوكاً أكثر قيمة بالنسبة له من تكلفته بالنسبة لك، وأنّ تحصل منه على سلوك أكثر قيمة بالنسبة لك من تكلفته بالنسبة له (زايتلن،1989).

وأضاف هومانز في كتابه " السلوك الاجتماعي: أشكاله الأولية" (Homans, 1961) مفاهيم جديدة للتبادل هي: "الكمّ" وتعني وحدات النشاط في فترة زمنية محددة، و"القيمة" وتعني مستوى المكافأة، و"الثواب" وتعني كل مكافأة ذات قيمة إيجابية يحصل عليها الفرد، و"الكلفة" وتعني ثمن وحدة النشاط مقاربة بنشاط بديل، و"الربح" وتغني المكافأة ناقص الكلفة في نشاط محدد (عثمان،2008).

وربط عملية التبادل بالعوامل النفسية وافترض: افتراض "النجاح"، فكلما أدّى نشاط إلى مكافأة، فالاحتمال أن يكرر الفاعل هذا الفعل (تعزيز الفعل). وافتراض "المؤثر"، فكلما أدّى مؤثر في الماضي إلى مكافأة كان الاحتمال أن يكرر الفرد الاستجابة نفسها (تعزيز المؤثر). وافتراض "القيمة"، فكلما زادت قيمة الفرد المرتبطة على نشاط زاد احتمال تكراره للنشاط. وافتراض "الحرمان بتناقص قيمة المكافأة"، فكلما تكررت المكافأة نفسها لنشاط في الماضي القريب قلت قيمة المكافأة بسبب الشعور بالإشباع. وافتراض "الرضا والعدوانية"، عندما يحصل الفرد على مكافأة تتناسب مع توقعاته، فالاحتمال أن يشعر بالرضا، ويسلك سلوكًا سويًّا حسب معايير الجماعة. وافتراض "العقلانية"، في حالة وجود البدائل لمسارات الفعل يقوم الفرد بحساب النتائج المترتبة على تلك البدائل (عثمان،2008) (Molm et al, 2003; Ritzer, 1992). وكذلك استخدم "هومانز" مفاهيم مثل: التحفيز الفعال، والتحفيز التمييزي، والتحفيز المعزز، فلا ينظر إلى الفاعل بل إلى العلاقة كوحدة تحليل (Emerson, 1969).

ويمثل التبادل الاجتماعي عند بيتر "بلاو" P.Blau روح الاجتماع وسرّ الارتباطات بين النّاس في الحياة الاجتماعية، فهم يرتبطون مع بعضهم في الحبّ والكره، في المساعدة والمنع (الحوراني، 2010). ويطرح "بلاو" أربع إمكانيات منطقية يمكن للفرد من خلالها أن يتجنب الخضوع وهي: (1) يمكن أن يقدم خدمة مساوية، ومن ثم تبقى علاقاته بالآخر شكلاً من التبادلية المتكافئة. (2) يمكن أن يحصل على الخدمات المطلوبة من أي مصدر آخر. (3) يمكنه أن يجبر الآخر على تقديم الخدمة من سيطرته على الآخر بالطبع. (4) يمكن أن يستغني عن تلك الخدمة أو يجد بديلا عنها. وإن لم تتوافر تلك البدائل الأربع فليس ثمة اختيار أمام الفرد سوى أن يتبنى استراتيجية معينة، وحتى يترجم سيطرته على المصادر إلى سيطرته على الناس لابدّ أن يغلق أمامهم أبواب البدائل الأربعة (زايتلن،1989).

وعلى وجه التحديد، فإنّ مُنظري التبادلية يتعاملون مع السلطة باعتبارها مشتقة من الموارد، ويفترضون أنّ الروابط الاجتماعية تنتج عن الإحسان المتبادل، ويرون أن الخدمات الأحادية هي مصدر التميز في السلطة والمكانة. حيث إنّ عملية تمايز السلطة هذه لها تأثيرات اجتماعية على التماثل في العلاقات بين أعضاء المجموعات المختلفة، حيث ينتقل التفوق في موارد المجموعة إلى المكانة العليا للأفراد التي تكتسبها من العضوية (Blau, 1994).

وكذلك فإنّ إضفاء الشرعية على القوة هي الحالة المقصودة بمصطلح السلطة Authority؛ فالقيادة Leadership هي شكل من أشكال القوة، ويكتسب القائد منها الشرعية أو لا يكتسبها، وهي تحقق درجات مختلفة من الشرعية (زايتلن،1989). وقد تظل القوة فاعلة لأنّ الجهات الفاعلة يمكنها السيطرة على تصرفات بعضها بعضًا. وتتمثل علاقات الاعتماد على شبكات القوة في إضفاء الشرعية على السلطة أو تحويلها إلى سلطةٍ، كقوّة موجهة تحددها معايير المجموعة (Emerson, 1976).

ويتم تحديد توزيع القوة بين الجهات الفاعلة من توافر الموارد من علاقات التبادل البديلة في شبكات تتكون من روابط السلبية كالمنافسة والصراع. وفي المقابل، تحدد ندرة الموارد المحلية توزيع الطاقة في شبكات التبادل من الروابط الإيجابية كالتعاون. ويمكن للجهات الفاعلة ممارسة المكافأة والعقاب كاستراتيجية أكثر احتمالا للجهات القوية، والثانية القوة القسرية هي للضعفاء في شبكات التبادل (Molm, 2003).

ويعدّ تكرار التبادل بين المتفاعلين مؤشرًا عن الرضا في علاقات التبادل، وهو الذي يتحدد من توازن القوى ببين المتفاعلين. وكلما زاد متوسط القوة أو التوازن كان توزيع التبادل أكثر تناسقًا، وبالتالي زاد الرضا، والعكس صحيح (Molm, 1991). وتُظهر السلطة علاقة مباشرة بمركزية مواقع الفاعلين، ويتصور البعض السلطة على أنّها وظيفة لا تعتمد على موقع الفاعلين في شبكات التبادل بقدر ما تتعلق بأفعالهم بناءً على قيم ومعايير مرجعية (Burke, 1997). وعمليات التبادل هي نتائج محاولات الفاعل لتلبية احتياجاته بدلاً من الارتقاء إلى مستوى التوقعات والقيم والقواعد الاجتماعية (Blau, 1994). وقد تعتمد أحكام "العدالة التوزيعية" على مقارنات بين الأفراد أو المجموعات أو المجتمعات. وقد تصور المقارنات الاجتماعية للفاعل عدم العدالة في التوزيع بالإضافة إلى آليات وإجراءات استعادة العدالة.

ومن هذه القضايا التطبيقية التي أخضعتها الدراسة للقياس: المحددات "القيمية" التي قد تجعل الناخب يتخذ قرار المشاركة بالانتخابات كحق دستوري وواجب وطني، والمحددات "التضمينه" لتقليل النزعة العشائرية، والمحددات "المادية" لأنها تطالب بالعيش الكريم للمواطن، والمحددات "التعزيزية" لتعزز الوحدة الوطنية، والمحددات "الحزبية" كركيزة للانخراط الحزبي، والمحددات "التمكينيه" لاختيار المرشح الأجدر للوصول إلى البرلمان، والمحددات "المنفعة" كقيمة إيجابية للناخبين.

الدراسات السابقة وذات الصلة

أولاً: المحددات القيمية (Value-based determinants).

أظهرت دراسة الخوالدة (2020) أنّ نظام الانتخاب بالقائمة النسبية والكوتا النسائية عَمِلَ على رفع مستوى مشاركة المرأة الأردنية وفوزها بـ (20) مقعدًا في الانتخابات النيابية. وأظهرت دراسة عاشور (2018) المُطبّقة على عينة بلغت (443) مشاركًا، أنّ هناك عوامل ثقافية واجتماعية حدّت من وصول المرأة إلى البرلمان بدرجة مرتفعة. وأظهرت دراسة الطراونة (2018) أنّ تعديلات الدستور الأردني عام (2014) وتعديلات انتخابات عام (2016) كان لها دور إيجابي في تعزز العمل الديموقراطي. وبينت دراسة المطيري (2018) التي طبقت على (200) مشارك، أنّ قانون الصوت الواحد في الكويت أثر سلبًا في السلوك الانتخابي. كما بينت دراسة بلص (2018) أنّ النزعة العشائرية في الأردن ما زالت تساهم في تقرير نتائج الانتخابات.

وأظهرت دراسة الباز (2017) أنّ الانتخابات المصرية والتونسية اعتبرت ركنًا أساسيًا من أركان الديموقراطية، ولعبت دورًا كبيرًا في إعادة ترتيب العلاقات بين الناخب والمرشح على أساس تبادل المصالح، وتحقيق الاستقرار الأمني. وأظهرت دراسة أطبيش (2016) أنّ الناخبين في الأردن في (1989-2016) ما زال يراودهم الشكّ في تمكن مجلس النواب على محاسبة الحكومة ومحاربة الواسطة والمحسوبية؛ لأنّ تشريعات الانتخاب لم تمكّن الناخبين من المشاركة في الانتخابات؛ إذ ما زالت التشريعات تتعارض مع مصالح المواطنين.

ثانيًا: تضمينيه (Inclusionary determinants).

أظهرت دراسة هولستين وإيروين (Holsteyn & Irwin, 2021) أنّ الوسائل التقليدية في الانتخابات البرلمانية الهولندية عام (2021)، عملت على زيادة نسبة تمثيل المرأة والشباب في الانتخابات. وأظهرت دراسة الكفيري (2022) التي طبقت على عينة قوامها (407) مشاركًا، أنّ المحددات الاجتماعية والسياسية والدينية جاءت متوسطة في دفع الناخبين للمشاركة الانتخابية، مع وجود فروق دالة إحصائيا تعزى إلى متغيرات العمر الجنس والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي باستثناء متغير العمل في المجال السياسي. وأظهرت دراسة حافظ (2021) المطبقة على عينة مكونة من (386) مواطنًا، أنّ السلوك التصويتي في الانتخابات البرلمانية الأردنية (2013-2020) تأثر بشكل متوسط بالمحددات الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك بشخصية المرشح والنظام الانتخابي. وأثبتت دراسة العيسى (2015) أنّ السّلم الانتخابي في الانتخابات النيابية في الفترة من (1989) إلى (2013) تأثر بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البادية الأردنية.

وكشفت دراسة الهزايمة والسعد (2011) المطبقة على عينة مكونة من (1300) ناخبًا، أنّ السلوك التصويتي لناخبي إربد تأثر بضعف وجود عشيرة كبيرة تحسم الأمر لصالح مرشحها، وتوزيع العشائر الكبيرة في أكثر من منطقة انتخابية، والنخوة العشائرية جعلت الناخب يصوت لمرشح العشيرة. وبينت دراسة الغزاوي (2010) أنّ النظام الانتخابي في الأردن ساهم في وصول أبناء العشائر وأصحاب رؤوس الأموال والتجار والقطاع الخاص إلى المجلس، بسبب تقديم ولاءات القرابة والعشيرة على الولاءات السياسية والحزبية.

ثالثًا: محددات مادية (Benefit-based determinants).

وأظهرت دراسة الخلايلة (2019) أنّ نظام الصوت الواحد في انتخابات عام (2013) مكّن أبناء العشائر ورجال الأعمال والتجار من شراء الأصوات، وقد كان تمثيل الأحزاب السياسية فيها متدنيًا. وكشفت دراسة أبو العدس (2017) المطبقة على عينة قوامها (310) مشاركين عن عدم رضا الناخبين الأردنيين عن شعارات بعض المرشحين في معالجة مشكلات الفقر والبطالة وصعوبات العيش. وأظهرت دراسة أوكاسي (Ukase,2016) أنّ الناخبين النيجيريين كانوا مستائين من طريقة المرشحين في حشد الأموال لشراء الأصوات. وأظهرت دراسة الرشيدي (2016) أنّ مستوى الاهتمام بالانتخابات في الكويت كان متوسطًا، بسبب المال السياسي، والفساد، والنظام الانتخابي، وسنّ الناخب، وترشيد النفقات الانتخابية، والنزعة العشائرية.

وأظهرت دراسة شميت وتويجو (Schmitt & Toygür, 2016) أنّ سياسة الاتحاد الأوروبي كانت حيادية في التعامل مع انتخابات البرلمان الأوروبي لعام (2014). وبينت دراسة بشارات (2016) أنّ العشائرية الأردنية لعبت دورًا فاعلاً في الاستقرار السياسي في كل المراحل الصعبة التي مرّ بها الأردن، وكان لها دور رئيس في الحفاظ على مقدرات الوطن ومنجزاته. وبينت دراسة مارجريت ليفي ستوكر (Levi & Stoker, 2000) أنّ المواطن في أمريكا يضمن السلطة التشريعية تنظيم قوانين الرعاية الصحية والتعليمية، وتنظيم سوق العمل، وإصدار قوانين اقتصادية جديدة.

رابعًا: محددات تعزيزية (Reinforcement determinants).

أظهرت دراسة العزام والشرعة (2022) التي طبقت على (840) ناخبًا وناخبة، أنّ تقديرات محفزات مشاركة الناخبين الأردنيين ارتبطت في حافزيّة الإنجاز، والسعي للحاجات والاندماجية في المشاركة. وجاءت تقديرات معوقات مشاركة الناخبين في المعوّقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. كذلك وجود فروق دالة إحصائيًا بين محفزات المشاركة الانتخابية وبين متغيرات: النوع الاجتماعي والسّن والمستوى التعليمي ومجال العمل، ووجود فروق دالة إحصائيًا بين متغيّرات معوقات المشاركة الانتخابية وبين متغيّري النوع الاجتماعي والسن.

وأشارت دراسة سييفول وبيكي (Syaiful & Biky, 2022) إلى أنّ انتخابات رؤساء إقليم (بيلكادا) في أندونيسيا أثرت في تعزيز الديمقراطية والمشاركة في العمل الانتخابي. وبينت دراسة كريفونوسوفا (Krivonosova, 2022) أنّ إدخال قنوات تصويت جديدة أدّت إلى تعزيز مشاركة الناخب في انتخابات إستونيا

عبر الإنترنت. وأظهرت دراسة أبو حمّاد (2019) أنّ النظام القانوني للسلوك البرلماني الأردني لم يساهم في تعزيز المطالب الشعبية، والاندماج مع القيادات والسلطة. وبينت نتائج دراسة كنود وستوبر (Knodt & Stoiber, 2015) أنّ الانتخابات الأوروبية أوجدت أجواءً ملائمة لتعزيز قنوات العمل الحزبيّ.

خامسًا: محددات حزبية (Partisan determinants).

بينت دراسة جارزيا (Garzia,2023) أنّ الانتخابات النيابية في إيطاليا عام (2022) شهدت مشاركة أقل من ثُلثي الناخبين، ومنحت انتصارًا لائتلاف يمين الوسط لنجاحاته في معظم دوائر الحزب، حيث سيطر حزبان يمينيان على (80%) من الأصوات لصالح الائتلاف الحاكم. وأظهرت دراسة زوليانيلو ولارسن (Zulianello & Larsen,2021)، التي غطّت (92) حزبًا في انتخابات البرلمان الأوروبي من (1979) إلى (2019)، أنّ الأحزاب الشعبية اليمينية غطت تواجدها بفاعلية في غالبية دول الاتحاد الأوروبي. كما أظهرت دراسة وترز وكيرن (Wauters & Kern, 2021) أنّ المشاركة في الانتخابات على أساس حزبي في بلجيكيا مكّنت الناخب من التصويت على هُويّة الحزب، واعتبرت اختبارًا حقيقيًا لقوة الأحزاب السياسية في البلاد. وكشفت دراسو ليسيك وزملائه (Lysek et al., 2021) أنّ التصويت للأحزاب السياسية كان مرتبطًا بمصير الديمقراطيين والاشتراكيين في الانتخابات البرلمانية التشيكية من (2006) إلى (2017).

وبينت دراسة تشيرنيخ (Chernykh,2014) أنّ الأحزاب السياسية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق من (1990) إلى (2009) كانت أكثر عرضة إلى رفض النتائج الانتخابية، وعندما يتمّ تغيير المؤسسات ذات الصلة بالانتخابات قبل الانتخابات. وبينت دراسة نهار (Nahar, 2012) أن أثر الأحزاب السياسية منذ نشأة الدولة الأردنية كان محدودًا في الحياة السياسية بشكل عام، وكذلك على الانتخابات النيابية بشكل خاص، بسبب العوامل الاجتماعية والبيئية المحيطة. وبينت دراسة غانم ومصطفى (Ghanem & Mustafa, 2011) أنّ حركات الإسلام السياسيّ في الانتخابات البرلمانية المصرية والأردنية كانت غير عقلانية وعنيدة، وترفض التغيير.

وأظهرت دراسة الخطيب (2008) انخفاض ثقة المواطن الأردني بالأحزاب الوطنية والقومية واليسارية والدينية؛ لأنّها لم تفلح في اقناع الشارع للانضمام إليها. وأظهرت دراسة العطيات وزملائها (Al-Attiyat, et al, 2003) أنّ سبب امتناع الأردنيين عن الانتساب للأحزاب السياسية هو طغيان الصبغة العشائرية على الانتخابات البرلمانية. وبينت دراسة لوست أوكار (Lust-Okar, 2001) أنّ الأحزاب السياسية في الأردن لم تتمكن عبر مسيرتها التاريخية من الضغط على الحكومة؛ لتحقيق مصالحها، ولم تلعب دورًا تحفيزيًا لدى المواطن للانضمام إليها.

سادسًا: محددات تمكينيه (Empowerment determinants).

وأظهرت دراسة العلي (2023) أنّ السلوك التقليديّ المُسيطر على البنيات الاجتماعية العربية حال دون تمكين المرأة من المشاركة في العمل الانتخابي. وأظهرت دراسة عبد الله (2023) أنّ طبيعة المؤسسة السياسية العراقية والعوامل المتّصلة بطبيعة المجتمع والثقافة السائدة فيه، حال دون تمكين المرأة من المشاركة في العمل الانتخابي. وبينت دراسة ردايدة (2023) المطبقة على عينة من (309) أنّ تمكين المرأة الأردنية من المشاركة في الانتخابات النيابية القادمة (2024) على أساس حزبيّ كان متوسطًا.

وأظهرت دراسة سيلاجادزي وزملائه (Silagadze et al. 2022) المطبقة على عينة من الفنلنديين قوامها (1673)، أنّ قرار مشاركة الناخبين اليساريين واليمينيين في الانتخابات ارتبط برغبتهم بتمكين المرشح الأجدر من الوصول للبرلمان. وبينت دراسة صالح (2022) أنّ مشاركة المرأة المصرية في الحياة السياسية زاد من فرصة اختيار المرشحات والقياديات، كما أنّ المعوقات المتّصلة بالموارد المالية والتمويلية المتصلة بالمرأة حالت دون تمكينها سياسيًا. وأظهرت دراسة بني إرشيد (2022) المطبقة على (1200) مشارك، أنّ ضعف مشاركة المرأة الأردنية في العمل الحزبيّ والانتخابات البرلمانية كان بسبب الفقر والبطالة بين النساء، وقلّة الجهات الداعمة لقضاياهن. وأظهرت دراسة النعيمات (2021) أنّ الموروث الثقافي والاجتماعي الذي ينظر لصورة المرأة الأردنية كتابع للرجل حال دون تمكينها من العمل الانتخابي. وأظهرت دراسة منصور (2021) أنّ الصورة النمطية للمرأة الأردنية، وتدني ثقة المرأة بنفسها، وممارسات الأحزاب السياسية، حالت دون تمكينها من العمل السياسي وتطوير استراتيجياتها. وأظهرت دراسة السليم (2019) أن تخصيص مقاعد للمرأة الأردنية في المجالس النيابية وزيادة عددها والأحزاب السياسية ساعد في تمكين المرأة للمشاركة في العمل الانتخابي.

كما أظهرت دراسة العدوان والعزام (2019) أنّ رمزية قوائم المرشحين الفائزين في انتخابات مجلس النواب الثامن عشر مكنت الناخب الأردني من الاقتراع طبقا لدلالات سياسية وثقافية ودينية واجتماعية وجغرافية واقتصادية، في حين عجزت قوائم المرشحين غير الفائزين من تحريك الناخب التصويت لصالحها. كذلك أظهرت دراسة الغنميين وزملائه (2018) التي المطبقة على (530) مشاركًا أنّ انخفاض اهتمام الطلبة الأردنيين بالأنشطة الانتخابية حال دون تمكين الشباب من العمل الانتخابي. وبينت دراسة الرواشدة وأبو العرب (2016) المطبقة على عينة مكونة من (80) مشاركة، أنّ هناك معوقات اجتماعية وثقافية وسياسية وقانونية واقتصادية وإعلامية حالت دون تمكين المرأة من المشاركة في الحياة السياسية. وأظهرت دراسة الشويحات والخوالدة (2013) أنّ انخفاض وعي الناخبين الأردنيين بأدوارهم الانتخابية حال دون تمكينهم من العمل الانتخابي.

سابعًا: محددات نفعيّة (Material determinants).

بينت دراسة العزام (2023) المطبقة على عينة قوامها (544) مشاركًا أنّ معايير المنفعة فرضت على الناخب الأردني اختيار المرشح الذي يحترم مشاعر منطقته ويقدرها، ويجعل للناخب جاهًا في حملته الانتخابية، واختيار المرشح ذي التميز الانتخابي، ويخدم عشيرته. وبينت دراسة العزام (2021)

المطبقة على (570) مشاركًا، أنّ ثقة المواطن بالبرلمان الأردني ارتبطت بتصوره أنّ البرلمان قادر على إصدار قوانين تنظيم سوق العمل، وتبادل الرأي مع الحكومة حول قضايا الوطن والمواطن.

كما بينت دراسة كاناش (Canache, 2014) أنّ مشاركة الناخبين الفنزويليين بالبرلمان انخفضت لاعتقادهم أنّ النظام السياسي هو مزيج من العناصر الديموقراطية والاستبدادية. وكشفت دراسة غيرشتنسون وزملائه (Gershtenson et al., 2012) المطبقة على (271) مشاركًا، أنّ مشاركة الناخبين الأمريكيين بالانتخابات تمثلت بالخلفية الثقافية والاجتماعية الدنيا والوسطى التي جعلتهم يعتقدون أنّ السلطة التشريعية تستطيع القيام بالإصلاح السياسي والتشريعي، وتمثلت الخلفية الثقافية والاجتماعية العليا للناخبين بضمان السلطة التشريعية في سَنّ التشريعات السياسية والرقابية.

وبناءً على ما سبق، فإنّ معظم الدراسات السابقة ركّزت على محددات المشاركة في الانتخابات النيابية، وفقا لمجال واحد أو مجالين مثل: (العلي، 2023؛ العزام والشرعة، 2022؛ النعيمات، 2021؛ الخلايلة، 2019؛ عاشور، 2018؛ بشارات، 2016) وهناك دراسات أجنبية ركزت على أنّ المشاركة تأثرت بالقيم والمعاير الاجتماعية والقوانين الانتخابية مثل: (Huda & Suharno, 2023; Krivonosova, 2022; Holsteyn & Irwin, 2021; Afrobarometer, 2016; Nahar, 2012)؛ لذلك ربما تنفرد الدراسة الراهنة بتحليل محددات مشاركة الناخبين الأردنيين في المجلس النيابي العشرين، وما يُميزها هو مجالات أداة القياس وأبعادها المختلفة، وأسئلتها المتنوعة. وقد يساهم هذا في معرفة حيثيات هذه الظاهرة وإثرائها علميًّا.

منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي الوصفي (Social Survey Descriptive Approach)؛ من أجل جمع البيانات، وتحليلها، وتفسيرها.

مجتمع الدراسة وعينتها

يتألف مجتمع الدراسة من جميع الناخبين الأردنيون ضمن الفئة العمرية (25) عامًا فأكثر، من معظم الشرائح الأكثر حضورًا في السياق الثقافي والاجتماعي من إقليم الشمال؛ حيث بلغ عدد الناخبين في محافظة إربد (894110) من بينهم (472908) ناخبة، وفي محافظة عجلون (114554) من بينهم (63196) ناخبة، وفي محافظة جرش (129745) من بينهم (70443) ناخبة، وفي محافظة المفرق (119938) من بينهم (65576) ناخبة (خطاطبة، 2024). وتألفت عينة الدراسة من (1032) ناخبًا وناخبة.

إجراءات سحب العينة

(1) تمّ سحب عينة **"ميسرة"** قائمة على شرط أنّ تكون الفئة السّنية للناخب (25) سنة فأكثر؛ حيث يكون المشارك خلال هذا السّن قادرًا على: **أولا:** تعظيم المكاسب وتقليل الخسائر في علاقاته التنافسية مع المرشحين والناخبين. **ثانيا:** إدراك الظروف المحيطة بالسلوك الانتخابي والرضا عن مشاركة المنافع مع الآخرين. **ثالثا:** اتخاذ قرار المشاركة في الانتخاب بما يتوقع من كلفة. **رابعا:** حساب السلوك الانتخابي الذي يُؤدي إلى مكافآت وتجنب العقاب. **خامسا:** ارتباط سلوك الانتخاب بالنجاح والمؤثر والقيمة والعقلانية وهذا يتطلب وعيًا سياسيًا لحساب النتائج المترتبة عن مسارات الانتخاب واختيار المرشح الأفضل من بين البدائل. **سادسًا:** قرار المشاركة في الانتخاب يتطلب التزامًا أدبيًا وثقة وأداءً للمسؤولية وعدالة في تحقيق المنافع وتجنب الخسائر.

(2) تمّ الوصول إلى العينة في إقليم الشمال عن طريق المعارف المباشرة وغير المباشرة بالمشاركين من قبل مساعدي البحث (أربعة ذكور من حملة الماجستير، وثلاثة إناث من حملة البكالوريوس)، وقد استغرقت عملية جمع البيانات ثلاثة أشهر (تمّ جمع معظم البيانات من المشاركين خلال فترة الحملة الانتخابية)، وقد توقفت عملية جمع البيانات قبل التصويت (10 أيلول2024) بيوم واحد.

(3) تمّ جمع البيانات من المشاركين دون ترتيب مسبق معهم وكانت التعبئة في أماكن وجودهم.

(4) تمّ اختيار مفردات العينة بأسلوب غير احتمالي ممن تمّ مقابلتهم من قبل الباحث ومساعديه صدفة، وقد تمت عملية جمع البيانات بطريقة سهلة وميسرة.

(5) تمّ تعبئة جميع الاستبانات بحضور مساعدي البحث باستثناء (30) استبانة في محافظة المفرق، حيث تمّ الاعتماد على المعارف الشخصية دون وجود مساعدي البحث.

(6) تمّ الاستعانة بالمعارف الشخصية بشكل أكبر في محافظة المفرق للإشراف على تعبئة أداة القياس.

(7) كان حجم العينة متوافقا مع الكثافة السكانية لمحافظات إقليم الشمال، حيث كان حجم العينة في محافظة إربد (355)، وفي محافظة المفرق (305) وفي محافظة عجلون (210) وفي محافظة جرش (197). وقد أصبح الحصول على مزيد من المشاركين وفقا لشروط العينة أكثر صعوبة. وبعد الاطلاع على الاستبانات وتقييمها تمّ اتلاف (35) استبانة جميعها في محافظة المفرق لعدم إيفائها الشروط المطلوبة؛ حيث تمّ الاستعانة أحيانا بالمعارف الشخصية دون وجود مساعدي بحث للإشراف على تعبئة الاستبيان. وأخيرًا وصل العدد النهائي لأفراد العينة بعد ذلك إلى (1032) ناخباً وناخبةً.

أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة في جمع المعلومات على استبانة مكونة من جزئيين: **"الجزء الأول"**، تضمن البيانات الأولية التي تعكس خصائص عينة الدراسة مثل: (النوع، السنّ، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، الدخل الشهري للأسرة، طبيعة العمل، مكان الإقامة، الديانة، هل أنت منتمٍ لحزب سياسي؟ هل الوالد سبق أن انتمى إلى حزب سياسي؟ هل أحد أفراد العائلة منتمٍ إلى حزب سياسي؟ هل أنت عضو في مؤسسة مجتمع مدني؟). وتكون **"الجزء الثاني"** من محددات مشاركة الناخبين في انتخاب مجلس النواب العشرين، وهي سبعة محددات: قيمية، وتضمينية، ومادية، وتعزيزية، وحزبية شعبية، وتمكينيه، ومنفعية. وتضمّن كلّ مجال (6) تساؤلات. وقد تم اقتباس بعض فقرات الأداة من عدة دراسات سابقة مثل: (العزام والشرعة، 2022؛ الكفيري، 2022؛ حافظ، 2021)؛ (Huda & Suharno, 2023; Krivonosova, 2022; Zulianello & Larsen,2021).

صدق الأداة.

تمّ الاعتماد على طريقة اجتماع المحكمين بعرض الأداة على أستاذة متخصصين في علم الاجتماع والعلوم السياسية، وأُجري التعديل وفقاً لملاحظاتهم، حيث أضيفت فقرات، وحذفت فقرات، وأعيد صياغة بعض الفقرات.

المعيار الإحصائي.

أُعتمدَ سلم ليكرت الخماسي لتصحيح أدوات الدراسة، بإعطاء كل فقرة من فقراته درجة واحدة من بين درجاته الخمس (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)، وهي تمثل رقميًا (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب، وقد تمّ اعتماد المقياس التالي لأغراض تحليل النتائج: من 1.00- 2.33 منخفضة، من 2.34- 3.67 متوسطة، من 3.68- 5.00 مرتفعة.

المعالجة الإحصائية.

للإجابة عن أسئلة الدراسة، تمّ استخدام المعالجات الإحصائية مثل: كرونباخ ألفا لاستخراج معاملات ثبات أداة الدراسة، والتكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابة عن السؤال الرئيس الأول والأسئلة الفرعية المنبثقة عنه، وتحليل التباين للإجابة عن السؤال الرئيس الثاني.

عرض النتائج ومناقشتها

خصائص عينة الدراسة.

الجدول (2): التكرارات والنسب المئوية حسب متغيرات الدراسة

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
النوع	ناخب	573	55.5
	ناخبة	459	44.5
السنّ	25-35	427	41.4
	36-45	316	30.6
	46-55	129	12.5
	56-65	104	10.1
	66فأكثر	56	5.4
الحالة الاجتماعية	أعزب	517	50.1
	متزوج	362	35.1
	غير ذلك	153	14.8
المستوى التعليمي	أقل من ثانوي	76	7.4
	ثانوي	245	23.7
	دبلوم	114	11.0
	جامعي	438	42.4
	دراسات عليا	159	15.4
الدخل الشهري للأسرة	منخفض	460	44.6
	متوسط	336	32.6
	مرتفع	236	22.9
طبيعة العمل	حكومي	426	41.3

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
	خاص	274	26.6
	حسابي الخاص	141	13.7
	متقاعد	84	8.1
	لا اعمل	107	10.4
مكان الإقامة	مدينة	651	63.1
	قرية	143	13.9
	مخيم	238	23.1
الديانة	مسلم	860	83.3
	مسيحي	172	16.7
هل أنت منتمٍ إلى حزب سياسي؟	نعم	161	15.6
	لا	871	84.4
هل الوالد سبق أن انتمى إلى حزب سياسي؟	نعم	157	15.2
	لا	875	84.8
هل أحد أفراد العائلة منتمٍ إلى حزب سياسي؟	نعم	175	17.0
	لا	857	83.0
هل أنت عضو في مؤسسة مجتمع مدني؟	نعم	244	23.6
	لا	788	76.4
	المجموع	1032	100.0

يبين الجدول (2) أنّ نسبة الذكور (55.5%) فاقت نسبة الإناث (44.5%). وأنّ نسبة مشاركة أفراد الفئة العمرية (25-35) مثّلت (41.4%)، تلتها أفراد الفئة (36-45) بما نسبته (30.6%). أمّا بالنسبة لمتغير الحالة الاجتماعية، فبلغت نسبة مشاركة أفراد فئة "العزاب" (50.1%)، وتلتها أفراد فئة "المتزوجين" بنسبة (35.1%). أمّا بالنسبة للمستوى الطبقي (التعليم والدخل والعمل)، فبلغت نسبة تمثيل أفراد فئة "الجامعين" (42.4%)، تلتها أفراد فئة "الثانوية" بما نسبته (23.7%)، وأقلها تمثيلا أفراد فئة "الأقل من ثانوي" بما نسبته (7.4%). كما بلغت نسبة أفراد فئة "الدخل المنخفض" (44.6%). وبلغت نسبة المشاركين الذين يعملون في مؤسسات حكومية (41.3%). بلغت نسبة أفراد فئة الذين يسكنون في المدينة (63.1%). كما بلغت نسبة تمثيل أفراد فئة المسلمين (83.3%)، في حين بلغت نسبة تمثيل أفراد فئة المسيحين (16.7%). وبلغت نسبة أفراد العينة الذين لا ينتمون إلى أحزاب سياسية بلغ (84.4%)، وبلغت نسبة انتماء والد أفراد العينة إلى أحزاب سياسية (15.2%)، وكذلك بلغت نسبة أفراد العينة الذين لا أحد من عائلتهم ينتمي إلى حزب سياسي (83.0%)، في حين بلغت نسبة المنتمين إلى مؤسسات المجتمع المدني (76.4%). وهذا يعنى أنّ الأحزاب السياسية ما زالت غير مرغوب فيها في الأردن، لاعتبارات ثقافية ودينية واجتماعية وسياسية وتاريخية.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الرئيس الذي ينص: ما مُحدّدات مشاركة الناخبين الأردنيين في انتخابات المجلس النيابي العشرين؟

الجدول (3): المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية لمُحدّدات مشاركة الناخبين الأردنيين في انتخابات المجلس النيابي العشرين مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

ذالرتبة	الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	1	المحددات القيمية	3.70	0.54	مرتفعة
2	2	المحددات التضمينية	3.46	0.54	متوسطة
3	7	المحددات المنفعية	3.31	0.88	متوسطة
4	4	المحددات التعزيزية	3.26	0.55	متوسطة
5	5	المحدداتت الحزبية	3.09	0.61	متوسطة
6	6	المحددات التمكينية	3.07	0.66	متوسطة
7	3	المحددات المادية	2.67	0.52	متوسطة
		المحددات ككل	3.22	0.31	متوسطة

يبين الجدول (3) أنّ المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (3.67-3.70)، فجاءت المحددات القيمية في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (3.70)، بينما جاءت المحددات الماديّة في المرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي بلغ (2.67)، وبلغ المتوسط الحسابي لمُحدّدات مشاركة الناخبين الأردنيين في انتخابات المجلس النيابي العشرين ككل (3.22). وهذا يعني أنّ قرار مشاركة الناخب بالانتخابات النيابية تأثر في القيم الانتخابية ومبدأ المنفعة. وتمّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات كل سؤال فرعي على حدة، حيث كانت على النحو التالي:

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الفرعي الأول: إلى أيّ درجة يتأثر قرار مشاركة الناخبين الأردنيين في الانتخابات النيابية بالمحددات القيمية؟

الجدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تأثر قرار مشاركة الناخبين الأردنيين في الانتخابات النيابية بالمحددات القيمية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
.1	**أشارك بالانتخابات النيابية الراهنة لأنها:** حقّ دستوري وواجب وطني	4.25	1.00	مرتفعة
.2	تبني شخصية قوية ومتماسكة	3.75	1.28	مرتفعة
.3	حرّة وشفافة وعادلة ونزيهة	3.67	1.37	متوسطة
.4	تسمح بالنقاش حول الديمقراطية	3.63	1.22	متوسطة
.5	تظهر مستويات الجدارة بالثقة	3.51	1.40	متوسطة
.6	تعبر عن إرادة شعبية حقيقية	3.38	1.32	متوسطة
	المحددات القيمية	3.70	0.54	مرتفعة

يبين الجدول (4) أنّ المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (3.38-4.25)، فجاءت فقرة: "حقّ دستوري وواجب وطني" في المرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي بلغ (4.25)، بينما جاءت فقرة: "تعبر عن إرادة شعبية حقيقية" بالمرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي بلغ (3.38). وبلغ المتوسط الحسابي لدرجة المجال ككل (3.70)، وبمتوسط حسابي مرتفع. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسات مثل: (الخوالدة، 2020؛ عاشور، 2018؛ الطراونة، 2018؛ المطيري، 2018؛ بلص، 2018؛ الباز، 2017؛ أطبيش، 2016؛ عثمان، 2010)؛ (Uslaner, 2015) بأنّ قرار مشاركة الناخبين تأثّر بكونها حقّ دستوري وواجب وطني، وتبني شخصية قوية. وهذا يعني أنّ قرار مشاركة الناخب في الانتخابات بـ "القائمة المحلية" تأثر بقيم العدالة والشفافية والتضامن والانتماء والمسؤولة، وقد اتّضح هذا من الانتماء إلى العائلة أو العشيرة. وتأثر أيضا بالقيم الانتخابية على مستوى "القائمة العامة" في التفاعلات غير المباشرة للناخبين في المجموعة المنتظمة التي شاهدت الأهمية في القيم الانتخابية ومكافئة الناخبين على تمسكهم بها.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الفرعي الثاني: إلى أيّ درجة يتأثر قرار مشاركة الناخبين الأردنيين في الانتخابات النيابية بالمحددات التضمينية؟

الجدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تأثر قرار مشاركة الناخبين الأردنيين في الانتخابات النيابية بالمحددات التضمينية مرتبة تنازليًا حسب المتوسطات الحسابية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
	أشارك بالانتخابات النيابية لأنها تضمن: حقّ المواطن أن يَنتخب أو يُنتخب	4.26	1.16	مرتفعة
	مشاركة المرأة كناخبة أو مرشحة	3.79	1.36	مرتفعة
	تماسك المجتمع (ديني، عرقي)	3.62	1.29	متوسطة
	التزاما بين أطراف عملية الانتخاب	3.31	1.44	متوسطة
	بناء مجتمع أكثر ازدهارًا وتقدما	3.28	1.09	متوسطة
	تقلل من مظاهر النزعة العشائرية	2.48	1.15	متوسطة
	المحددات تضمينية	3.46	0.54	متوسطة

يُبيّن الجدول (5) أنّ المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (2.48-4.26)، فجاءت فقرة: "حقّ المواطن أن يَنتخب أو يُنتخب" في المرتبة الأولى وبمتوسط

حسابي بلغ (4.26)، بينما جاءت فقرة: "تقلل من مظاهر النزعة العشائرية" بالمرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي بلغ (2.48). وبلغ المتوسط الحسابي لدرجة المجال ككل (3.46). أيّ أنّ قرار مشاركة الناخبين في الانتخابات النيابية تأثر بحقّ المواطن أن يَنتخب أو يُنتخب، ومشاركة المرأة كناخبة أو مرشحة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسات سابقة مثل: (الكفيري، 2022؛ حافظ، 2021؛ الخلايلة، 2019؛ بشارات، 2016؛ العيسى، 2015)؛ (Huda & Suharno, 2023; Holsteyn & Irwin, 2021; Afrobarometer, 2016) بأنّ قرار مشاركة الناخبين في الانتخابات النيابية تأثر في طبيعة الالتزام بين أطراف عملية الانتخاب، وأنّ الانتخابات قد تقود إلى بناء مجتمع أكثر تقدمًا. ووفقًا لنظرية الدراسة فإنّ القرار تأثر في وجود مسارات وبدائل متعددة أمامه للاختيار من ضمنها جعلته يحسب حسابات دقيقة للنتائج المترتبة عن المشاركة في الانتخابات، كقيمة النجاح التي قد يحصل عليها بناءً على خبراته السابقة.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الفرعي الثالث: إلى أيّ درجة يتأثر قرار مشاركة الناخبين الأردنيين في الانتخابات النيابية بالمحددات المادية؟

الجدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تأثر قرار مشاركة الناخبين الأردنيين في الانتخابات النيابية بالمحددات المادية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
.1	أشارك بالانتخابات النيابية الراهنة لأنها: تقوم على حساب المكاسب والخسائر	3.62	1.48	متوسطة
.2	تطالب بالرعاية الملائمة لأفراد الجميع	2.67	1.35	متوسطة
.3	تطالب بوظائف عامة ومنافع مستقبلية	2.64	1.23	متوسطة
.4	تطالب بالعيش الكريم لجميع المواطنين	2.53	1.27	متوسطة
.5	تحدّ من سيطرة الأغنياء على الانتخابات	2.47	1.26	متوسطة
.6	تحدّ من دور المال في شراء الأصوات	2.11	1.35	منخفضة
	المحددات المادية	2.67	0.52	متوسطة

يبين الجدول (6) أنّ المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (2.11-3.62)، فجاءت فقرة: "تقوم على حساب المكاسب والخسائر" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.62)، بينما جاءت فقرة "تحدّ من دور المال في شراء الأصوات" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.11). وبلغ المتوسط الحسابي لدرجة المجال ككل (2.67). تتفق هذه النتيجة مع دراسات سابقة مثل: (أبو العدس، 2017؛ الرشيدي، 2016) (Ukase,2016; Levi & Stoker, 2000) بأنّ قرار مشاركة الناخبين في الانتخابات تأثر بالمتوسط في المطالبة بالرعاية الصحية والاجتماعية الملائمة لأفراد الجميع، ووفقا لنظرية الدراسة فإنّ القرار تأثر بالسعر للحصول على عائد معين من المرشح، لغايات المعونة، وتلبية الاحتياجات المادية. وقد حصل بعض الناخبين على مزايا مادية (المال السياسي) من جراء علاقات التبادل مع المرشحين.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الفرعي الرابع: إلى أيّ درجة يتأثر قرار مشاركة الناخبين الأردنيين في الانتخابات النيابية بالمحددات التعزيزية؟

الجدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تأثر قرار مشاركة الناخبين الأردنيين في الانتخابات النيابية بالمحددات التعزيزية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
.1	أشارك بالانتخابات النيابية الراهنة لأنها تعزز: بيئة آمنة للعمل الديموقراطي	3.70	1.21	مرتفعة
.2	مشاعر الولاء الانتماء الوطني	3.47	1.35	متوسطة
.3	الاندماج مع القيادات والسلطة	3.34	1.38	متوسطة
.4	مهمة عملية التحديث السياسي	3.16	1.29	متوسطة
.5	الوحدة الوطنية والتكامل الوطني	2.98	1.37	متوسطة
.6	المطالب الشعبية والإرادة السياسية	2.93	1.39	متوسطة
	محددات تعزيزية	3.26	0.55	متوسطة

يُبيّن الجدول (7) أنّ المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (2.93-3.70)، فجاءت فقرة "بيئة آمنة للعمل الديموقراطي" في المرتبة الأولى وبمتوسط

حسابي بلغ (3.70)، بينما جاءت فقرة" المطالب الشعبية والإرادة السياسية" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.93). وبلغ المتوسط الحسابي لدرجة تأثير المجال ككل (3.26) وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسات مثل: (العزام والشرعة، 2022؛ أبو حمّاد، 2019)؛ (Krivonosova, 2022; Syaiful & Biky, 2022; Knodt & Stoiber, 2015) بأنّ قرار مشاركة الناخبين في الانتخابات النيابية تأثر برغبتهم تعزيز بيئة مستقرة للعمل الديموقراطي. وليس هناك شك أنّ الناخب سعى إلى تعزيز بناء علاقة مع المرشح للحصول على عائد مادي معين، وتعزيز احتياجاته الاجتماعية والاقتصادية.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الفرعي الخامس: إلى أيّ درجة يتأثر قرار مشاركة الناخبين الأردنيين في الانتخابات النيابية بالمحددات الحزبية؟

الجدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تأثر قرار مشاركة الناخبين الأردنيين في الانتخابات النيابية بالمحددات الحزبية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
.1	**أشارك بالانتخابات النيابية الراهنة لأنّها:** تدريب للتصويت على هوية الحزب	3.52	1.40	متوسطة
.2	اختبار حقيقي لقوة الأحزاب السياسية	3.45	1.42	متوسطة
.3	ركيزة للانخراط في العمل الحزبي	3.14	1.50	متوسطة
.4	توفر مساحة آمنة للعمل الحزبي	3.00	1.27	متوسطة
.5	تحفز للانضمام للعملية الحزبية	2.84	1.34	متوسطة
.6	تغيّب المكونات التقليدية المحافظة	2.57	1.51	متوسطة
	المحددات الحزبية	3.09	0.61	متوسطة

يُبيّن الجدول (8) أنّ المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (3.52-2.57)، حيث جاءت فقرة "تدريب للتصويت على هوية الحزب" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.52)، بينما جاءت فقرة "تغيّب المكونات التقليدية المحافظة" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.57). وبلغ المتوسط الحسابي درجة المجال ككل (3.09). وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات مثل: (الحطيب، 2008)؛ (Garzia, 2023; Wauters & Kern, 2021; Zulianello & Larsen,2021; Lysek et al., 2021; Semenov et al., 2016) بأنّ قرار مشاركة الناخبين في الانتخابات النيابية على أساس حزبي كان متوسطًا في العمل الانتخابي على أساس حزبي.

وهذه وتأثرت نسبة المشاركة المتوسطة في الانتخابات النيابية حزبيًا بمسيرة الأحزاب السياسية التاريخية، واعتبرها البعض عبارة عن أبنية اجتماعية كانت تنادي بالاستقلال والتنمية، ولكنها افتقرت إلى القاعدة الشعبية (Identity Center, 2019). وبينت قناة المملكة (2024) أنّ الأحزاب السياسية في الأردن تواجه تحديات مثل: ضعف القدرة المالية، وضعف قبول المجتمع لها، والأجواء غير ملائمة للعمل الحزبي، وضعف الثقافة الحزبية.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الفرع السادس: إلى أيّ درجة يتأثر قرار مشاركة الناخبين الأردنيين في الانتخابات النيابية بالمحددات التمكينية؟

الجدول (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية درجة تأثر قرار مشاركة الناخبين الأردنيين في الانتخابات النيابية بالمحددات التمكينية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
.1	**أشارك بالانتخابات الراهنة لأنها تمكن:** المرأة الأكثر حرمان من المشاركة	3.62	1.41	متوسطة
.2	المرشح الأجدر من الوصول للبرلمان	2.60	1.34	متوسطة
.3	الفرد من الاندماج الاجتماعي داخل المجتمع	3.53	1.42	متوسطة
.4	المعارضة من صنع القرار السياسي	3.04	1.29	متوسطة
.5	تشعر الناخب بمدى تأثير صوته الانتخابي	2.67	1.51	متوسطة
.6	الفرد أو الجماعة من إحداث تغيير في الآخر	2.95	1.47	متوسطة
	المحددات التمكينية	3.07	0.66	متوسطة

يُبيّن الجدول (9) أنّ المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (3.62-2.95)، فجاءت فقرة: "المرأة الأكثر حرمان من المشاركة" في المرتبة الأولى وبمتوسط

حسابي بلغ (3.62)، بينما جاءت فقرة "الفرد أو الجماعة من إحداث تغيير في الآخر" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.95). وبلغ المتوسط الحسابي لدرجة المجال ككل (3.07). تتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسات مثل: (العلي، 2023؛ ردايدة، 2023؛ صالح، 2022؛ بني ارشيد، 2022؛ السليم، 2019؛ السويلميين، 2021؛ منصور، 2021؛ أبو مندور، 2021؛ العدوان والعزام، 2019؛ الرواشدة وأبو العرب، 2016؛ الشويحات والخوالدة، 2013)؛ (Silagadze et al., 2022) بأنّ قرار مشاركة الناخبين في الانتخابات كان متوسطًا في تمكين المرأة من المشاركة، وتمكين المرشح الأجدر من لوصول إلى البرلمان، وإحداث تغيير في الآخر. ووفقًا مع نظرية الدراسة فإنّ القرار تأثر في تمكين الفرد والجماعة من إحداث تغير سياسي هادف، وتحقيق الاندماج الاجتماعي مع المجتمع، وتبادل المنافع والمكاسب مع أطراف العملية الانتخابية.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الفرعي السابع الذي ينص: إلى أيّ درجة يتأثر قرار مشاركة الناخبين الأردنيين في الانتخابات النيابية بالمحددات المنفعية؟

الجدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية درجة تأثر قرار مشاركة الناخبين الأردنيين في الانتخابات النيابية بالمحددات المنفعية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
.1	أشارك بالانتخابات النيابية الراهنة لأنها: تحقق العدالة وأداء المسؤولية	3.52	1.39	متوسطة
.2	تمنح مكافأة ومنفعة عالية	3.50	1.24	متوسطة
.3	تمتلك نظامًا انتخابات شرعيًا	3.42	1.40	متوسطة
.4	تشعر بالرضا وعدم العدوانية	3.19	1.50	متوسطة
.5	ذات قيمة إيجابية للمواطنين	3.15	1.30	متوسطة
.6	تفضيل للنوعية على الكثرة	3.08	1.47	متوسطة
	محددات منفعية	3.31	0.88	متوسطة

يُبيّن الجدول (10) أنّ المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (3.52-3.08)، فجاءت فقرة: "تحقق العدالة وأداء المسؤولية" في المرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي بلغ (3.52)، بينما جاءت فقرة "تفضيل للنوعية على الكثرة" بالمرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي بلغ (3.08). وبلغ المتوسط الحسابي لدرجة المجال ككل (3.31). تتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسات مثل: (العزام، 2021)؛ (Canache, 2014; Gershtenson et al., 2012)، بأنّ قرار مشاركة الناخبين في الانتخابات كان متوسطًا، وتأثّرَ في منحها منفعة مادية ومعنوية، واعتبارها ذات قيمة إيجابية للمواطنين. وبالمقاربة مع نظرية الدراسة، فإنّ الناخب قد انجذب إلى مجموعته عندما رأى العوائد أو المنافع التي مثّلت إحساسه.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الفرعي الثامن: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية($\alpha \leq 0.05$) في إجابات المشاركين نحو محددات مشاركة الناخبين الأردنيين في انتخابات المجلس النيابي العشرين تعزى لمتغيرات: (النوع، السنّ، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، الدخل الشهري للأسرة، طبيعة العمل، مكان الإقامة، هل الديانة، هل أنت منتمٍ لحزب سياسي؟ هل الوالد سبق أن انتمى إلى حزب سياسي؟ هل أحد أفراد العائلة منتمٍ إلى جزي سياسي؟ هل أنت عضو في مؤسسة مجتمع مدني؟)

للإجابة عن هذا السؤال تمّ استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وكذلك بيان الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تمّ استخدام تحليل التباين، والجداول أدناه توضح ذلك.

الجدول (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحددات مشاركة الناخبين الأردنيين في انتخابات المجلس النيابي العشرين تبعا لمتغيرات الدراسة

المتغير	الفئات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
النوع	ناخب	3.22	0.317	0.054	0.817
	ناخبة	3.23	0.311		
السنّ	25-35	3.21	0.318	0.787	0.534
	36-45	3.24	0.314		
	46-55	3.19	0.306		

المتغير	الفئات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
	56-65	3.22	0.325		
	66 فأكثر	3.25	0.282		
الحالة الاجتماعية	أعزب	3.23	0.324	1.673	0.188
	متزوج	3.23	0.309		
	غير ذلك	3.17	0.29		
المستوى التعليمي	أقل من ثانوي	3.36	0.304	7.081	0.000
	ثانوي	3.28	0.358		
	دبلوم	3.17	0.322		
	جامعي	3.20	0.29		
	دراسات عليا	3.17	0.276		
الدخل الشهري للأسرة	منخفض	3.22	0.302	0.003	0.997
	متوسط	3.22	0.325		
	مرتفع	3.22	0.322		
طبيعة العمل	حكومي	3.23	0.303	2.431	0.046
	خاص	3.24	0.321		
	حسابي الخاص	3.14	0.289		
	متقاعد	3.19	0.356		
	لا أعمل	3.27	0.321		
مكان الإقامة	مدينة	3.22	0.313	1.233	0.292
	قرية	3.26	0.315		
	مخيم	3.21	0.318		
الديانة	مسلم	3.23	0.314	0.427	0.513
	مسيحي	3.20	0.316		
هل أنت منتمٍ إلى حزب سياسي؟	نعم	3.22	0.299	0.289	0.591
	لا	3.22	0.317		
هل الوالد سبق أن انتمى إلى حزب سياسي؟	نعم	3.21	0.294	0.375	0.540
	لا	3.22	0.318		
هل أحد أفراد العائلة منتمٍ إلى حزب سياسي؟	نعم	3.22	0.288	0.629	0.428
	لا	3.22	0.319		
هل أنت عضو في مؤسسة مجتمع مدني؟	نعم	3.19	0.301	5.168	0.023
	لا	3.23	0.317		

يتبين من الجدول (11) عدم وجود فروق دالة إحصائيًا ($\alpha \leq 0.05$) تعزى لأثر متغيرات: النوع، والسنّ، الحالة الاجتماعية، والدخل، ومكان الإقامة، والديانة، والانتماء إلى حزب سياسي، وانتماء الوالد إلى حزب سياسي، وانتماء أحد أفراد العائلة إلى حزب سياسي. أظهرت دراسات سابقة مثل: (عبد الله، 2023؛ الكفيري، 2022؛ ارشيد، 2022؛ الخوالدة، 2020؛ النعيمات، 2021) أنّ قرار مشاركة الناخب في الانتخابات تأثر بمحددات ثقافية واجتماعية وشخصية ومادية. كما يتبين من الجدول (11) وجود فروق دالة إحصائيًا لأثر متغير المستوى التعليمي. ولبيان هذه الفروق الزوجية بين المتوسطات الحسابية تمّ استخدام المقارنات البعدية بطريقة شفيه، كما هو مبين في الجدول (12).

الجدول (12): المقارنات البعدية بطريقة شفيه لأثر "المستوى التعليمي" على مُحدّدات مشاركة الناخبين الأردنيين في انتخابات المجلس النيابي العشرين

	المتوسط الحسابي	أقل من ثانوي	ثانوي	دبلوم	جامعي	دراسات عليا
أقل من ثانوي	3.36					
ثانوي	3.28	.09				

دبلوم	3.17	.19(*)	.10				
جامعي	3.20	.17(*)	.08	-.03			
دراسات عليا	3.17	.19(*)	.10	.00	.02		
* دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).							

يتبين من الجدول (12) وجود فروق دالة إحصائيًا بين "أقل من ثانوي" من جهة وكل من "دبلوم" و "جامعيّ" و"دراسات عليا" من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح أقل من ثانوي. ربما لأنّ الأقل تعليمًا سعى إلى المشاركة تطلعا في الحصول على امتيازات وظيفية أو اجتماعية من المرشح. ولهذا فقدت الكثير من الأحزاب السياسية قدرتها على جذب الناخب للمشاركة فيها، لأنَّ التعليم لم يعد مصدرًا كافيًا لبث قيّم وإمكانات المشاركة بل أصبح مصدر رزق وكسب قوت الحياة، ممّا ساهم هذا في اتساع السلوك الذي يسلك الصيّغ التقليديّة. كما يتبين من الجدول (11) وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر متغير العمل، ولبيان الفروق الزوجية الدالة إحصائيًا بين المتوسطات الحسابية، تمّ استخدام المقارنات البعدية بطريقة شفيه، كما هو مبين في الجدول (13).

الجدول (13): المقارنات البعدية بطريقة شفيه لأثر العمل على مُحدّدات مشاركة الناخبين الأردنيين في انتخابات المجلس النيابي العشرين

	المتوسط الحسابي	حكومي	خاص	حسابي الخاص	متقاعد	لا أعمل
حكومي	3.23					
خاص	3.24	.00				
حسابي الخاص	3.14	.09	.09			
متقاعد	3.19	.05	.05	-.04		
لا أعمل	3.27	-.04	-.03	-.13(*)	-.08	
* دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)						

يتبين من الجدول (13) وجود فروق دالة إحصائيًا بين متغير "العمل لحسابي الخاص" و"غير العامل"، وجاءت الفروق لصالح "غير العامل". ربما أن قرار مشاركة أفراد فئة غير العامل تأثر في الرغبة في الحصول على مكاسب من المرشح بعد النجاح. كذلك يتبين من الجدول (11) وجود فروق دالة إحصائيًا تعزى لأثر متغير أنت عضو في مؤسسة مجتمع مدنيّ، وجاءت الفروق لصالح "غير العضو في مؤسسة مجتمع مدنيّ". ربما أنّ قرار مشاركة أفراد فئة غير العضو في مؤسسة المجتمع المدني تأثر في الحصول على مكافأة من وراء تلك المشاركة. أظهرت دراسات مثل: (Holsteyn & Irwin, 2021) بأنّ قرار مشاركة الناخب في الانتخابات تأثر بمتغيرات الجنس والعمر والتعليم؛ الكفيري (2022) الذي تأثر بمتغيرات: العمر الجنس والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي؛ والعزام والشرعة (2022) الذي تأثر بمتغيرات: النوع الاجتماعي، والسّن، والمستوى التعليمي، ومجال العمل؛ ورداية (2023) الذي تأثر بمتغيرات الدخل والمؤهل العلمي ومكان الإقامة.

مناقشة النتائج.

تعكس محددات الناخب في المشاركة في الانتخابات النيابيّة تطلعاته وآماله، فكانت مشاركته منبثقه من أنّها تحقق العدالة، بتطبيق قانون انتخابيّ فيه حداثة، وأنّها واجب وحقّ دستوري، فهو ملتزم تجاه وطنه بتأدية هذا الواجب، كما أنها من وجهة نظر البعض تمثل بيئة آمنة للعمل الدمقراطي، وقد رغب البعض في تمكين المرأة كونها أكثر حرمانًا من المشاركة. وبناء عليه، فقد أظهرت النتائج ما يلي:

أولاً: كان المُحفّز لدى الناخب الأردنيّ للمشاركة في عملية الانتخاب هو الحصول "العوائد والمنافع" مستقبلا، بتكرار سلوكه الانتخابيّ تبعًا لخبراته الماضويّة، وقد اعتقد أنه كان مدفوعًا بالمحددات القيمية على الوجه الصحيح. لذلك التمس النصيحة من الآخرين في العشيرة أو المنطقة أو الحزب، وارتبط قرار "نجاح" مشاركة الناخب بقيمة العوائد والمكافآت، من بعد النجاح في تنفيذ المشاركة.

ثانيًا: من الناخبين مَن أدرك "القيمة" من مشاركته؛ متمثلةً بالعوائد والمكاسب، أو تمثيلًا لوجه نظر العشيرة أو الحزب وهي قيم إيجابية بالنسبة إليه، لذلك استمر في المشاركة، بينما مثلت العقوبات القيمة السلبية. وقد تطلع الناخب بطبيعته إلى القيم الإيجابية. إذ كانت العقوبة ليست رادعة أو

كافية من أجل ردع الناخب أو تعديل سلوكه الانتخابي بالشكل الصحيح؛ فالناخب الذي باع صوته (المال السياسي) أدرك مسبقاً العواقب المترتبة عليه، ومع ذلك وضع الخطة لبيع أصواته.

ثالثًا: أدّى "حرمان" الناخب لوقت طويل من المشاركة الانتخابية بطريقة عادلة إلى اشتياقه لهذه المشاركة عندما سمحت له الظروف بذلك، وقد برزت معايير "التكلفة والربح" في علاقة التبادل بين الناخب والمرشح في مواقف الانتخاب، واعتبرت "التكلفة" من السلوك الانتخابي للناخب من حالة "العناء أو المشقة" في اتخاذ قرار المشاركة في الانتخابات النيابية، بينما مثّلت "الأرباح أو العوائد" التعويض عن حالة هذا الجهد.

رابعًا: فرضت محددات "القبول أو النفور" على الناخب اتخاذ قرار المشاركة، فالناخب الذي يحصل على عوائد ومكاسب كانت مشاعره إيجابيّة بقبول المشاركة، بينما الناخب الذي لا منفعة له منها كانت مشاعره سلبيّة أدت إلى نفوره من المشاركة، التي قد لا تؤدي إلى الحصول على النتيجة المتوقعة.

خامسًا: لقد كانت "البدائل والأفعال" أمام الناخب لاتخاذ قرار المشاركة في الانتخابات النيابية، متاحة أمامه فالذي يرى أنّها تحقق العدالة، بالمقابل فالعدالة نقيض للظلم والاستبداد، وهو ما يريد أن يجد بديلًا له. وربما توقف هذا الاختيار على مبدأ "الاختيار الرشيد" (الموضوع من "هومانز")؛ حيث اعتمد في الاختيار على أنشطة انتخابية ذات بعد ماديّ، وأجرى في ضوئها الحسابات وتوقع التوقعات، وقد عمل في حالات معينة على المقارنة بين العوائد المتأتية من السلوكيات الانتخابية، وقد تأثر الناخب في احتمالات الحصول على النتيجة المرجوة.

سادسا: لقد انتقلت علاقات الناخب مع الناخبين والمجموعات التي ينتمي إليها من التفاعلات الشخصية الأولية إلى النظم الاجتماعية: **أولها** التفاعلات الشخصية بين الناخبين، **وثانيها** حصول أصحاب السلطة على السلطة والنفوذ، **وثالثها** وضع القوانين والقواعد والنظم، **ورابعها** المعارضة من أجل التغيير. لقد اقتصرت هذه الخطوات على المشاركة وردودها من قبل الأسرة أو العشيرة أو المنطقة أو الحزب، بحيث انجذب الناخب إلى المرشح عندما تمكن المرشح في بناء علاقات عادت بالنفع على الطرفين أو أحد الطرفين، وقد كانت النتيجة في حالات أخرى عكسية عند وقعت الخسارة على الطرفين، وهناك من خسر النتائج والعوائد نفسها؛ وهناك من فائز بها أكثر من الآخر.

سابعًا: ليس هناك شك أنّ الناخب سعى لبناء علاقة مع المرشح للحصول على عائد معين، وقد اعتمد الناخب على مرشح العائلة أو العشيرة أو المنطقة أو الحزب للحصول على "المعونة" أو "تلبية الاحتياجات" أو "التوافق الاجتماعي" أو "التماس النصيحة" أو "التعليمات أو الرشد".

تاسعًا: لقد اشتدت المنافسة بين المرشحين من بداية تشكيل الكتل الانتخابية في الدوائر المحلية والعامة (خاصة العشائر أو الحزب) بالانضمام إلى الكتل الكبيرة أو القوية، وهناك من نجح في ذلك، وفقا لمكانته وقوته وسلطته واعتباره الاجتماعي، وهناك من فشل في ذلك. لذلك نال المرشح الذي نجح في الانضمام إلى المجموعة الثقة من ناخبيها.

عاشرًا: لقد اعتبرت المنافسة بين الكتل الانتخابية لنيل ثقة الناخبين من السمات البارزة في القوائم المحلية، لأنها كانت تسعى ضمنيًا إلى تحقيق صفقات انتخابية جماعية تحقق انتصارا سياسيًا. وقد اشتمل وجود الكتل المحلية ومجموعات القيادة والأحزاب السياسية على شكل تنظيمي انتخابي جديد. وقد كان الاختلاف بين الكتل الانتخابية "محسومًا" لمرشح العشيرة أو الحزب الذي يمتلك الكفاءة والأهلية والأداء في كسب أصوات الناخبين.

حادي عشر: لقد ميّزت العديد من الأبنية الاجتماعية المُركبة المجموعات الكبرى (الدائرة المحلية) عن الصغرى (الدائرة المحلية) في العمل الانتخابي؛ حيث تأثر قرار مشاركة الناخبين في الدائرة المحلية والعامة بالقيم التي تنادي بالعدل والمساواة والشفافية والمساءلة.

ثاني عشر: لقد أتاح نظام القيم الانتخابية إلى الناخب الذي تمتع بصفة القيادة مزيد من السلطة في الرقابة والتنظيم عن الآخرين. وقد أدّت قيم المعارضة لدى الناخبين إلى الإعلان عن المشاعر الراغبة في التغيير، خاصة إذا لم تكن المعارضة من أجل الاعتراض.

التوصيات:

(1) ضرورة أن تكون الانتخابات النيابية حرّة وعادلة ونزيه، وتسمح بالنقاش حول الديمقراطية، وتظهر مستويات الجدارة بالثقة.

(2) أن تضمن الانتخابات النيابية حقّ المواطن أن يَنتخب أو يُنتخب، ومشاركة المرأة كناخبة أو مرشحة، وتماسك المجتمع، والالتزام بين أطراف عملية الانتخاب، وتقليل من مظاهر النزعة العشائرية.

(3) أن يدرك الناخبين في علاقاتهم التنافسية مع الآخرين الظروف المحيطة بالانتخابات، من حيث تعظيم المكاسب وتقليل الخسائر، والمطالبة بالوظائف العامة والمنافع المستقبلية والعيش الكريم لجميع المواطنين، والحدّ من سيطرة الأغنياء على الانتخابات.

(4) أن تعزز الانتخابات النيابية بيئة آمنة للعمل الديموقراطي، ومشاعر الولاء الانتماء الوطني، والوحدة الوطنية والتكامل الوطني، والمطالب الشعبية والإرادة السياسية.

(5) أن تنهض مؤسسات المجتمع المدني في مسؤولية تدريب الناخبين للتصويت على هوية الحزب، وتوفر مساحة آمنة للعمل الحزبي، وتحفيز الانضمام للعملية الحزبية.

أن تمكن الانتخابات النيابية المرأة الأكثر حرمان من المشاركة في الانتخابات النيابية، والمرشح الأجدر من الوصول للبرلمان، والمعارضة من صنع القرار السياسي، والناخب من الشعور بمدى تأثير صوته الانتخابي.

المصادر والمراجع

أبو العدس، ن. (2017). *معوقات المشاركة السياسية في الأردن: دراسة سوسيولوجية على عينة من غير المشاركين في الانتخابات البرلمانية للمجلس الثامن عشر*. رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة اليرموك.

أبو حمّاد، إ. (2019). النظام القانوني للسلوك البرلماني الأردني. رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة اليرموك.

أبو محفوظ، ح. (11 أيلول 2024). إقبال متزايد على الانتخابات النيابية الأردنية ورصد تجاوزات محدودة. https://www.aljazeera.net/politics/2024/9/10

أبو محفوظ، ح. (25 نيسان 2024). انتخابات الأردن.. قانون جديد يختبر قوة الأحزاب. الجزيرة نت، المصدر: https://www.aljazeera.net/politics

اطبيش، أ. (2016). قوانين الانتخابات الأردنية وأثرها على النظام السياسي الأردني للفترة (1989-2016). رسالة دكتوراه، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤته.

الباز، م. أ (2017). الانتخابات كآلية من آليات التغير السياسي ودورها في إعاقة التحول الديموقراطي في العالم العربي. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا.، فلسطين

بشارات، ع. هـ. (2016). البعد العشائري وأثره في العملية السياسية الأردنية 1989-2015. رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.

بلص، هـ. (2018). التنظيم القانوني للهيئة المستقلة في إدارة الانتخابات النيابية. رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الاسلامية العالمية.

بني إرشيد. م. (2022). المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الأحزاب السياسية والبرلمان الأردني من وجهة نظر مركز طلبة جامعة البلقاء التطبيقية وكلية الاميرة رحمة الجامعية. مجلة جرش للبحوث والدراسات، 23 (1)، 1929-1953

جفرا نيوز (23 تموز2023). كيف ستخوض الأحزاب انتخابات 2024؟ المصدر:https://jfranews.com.jo/article/417178

حافظ، م. (2021). الانتخابات النيابية الأردنية بين سطوة العشيرة وتعدد الأحزاب. مجلة الديموقراطية، مؤسسة الأهرام، 21 (81): 166-170

الحوراني، م. (2010). تأويل نظرية الاستغلال في علم الاجتماع. عمان: دار مجدلاوي.

خبرني. (01 أغسطس 2024). الانتخابات الأردنية. 25 قائمة شارك بها 36 حزبا من أصل 38. https://www.khaberni.com/news

خطاطبة، م. (09 أيلول 2024). الأردنيون ينتخبون مجلس النواب الـ20 غدًا. المصدر : https://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=290686&lang=ar&name=news

الخطيب، ن. (2008). دور الأحزاب السياسية في النظام السياسي الأردني. رسالة ماجستير، كلية الدراسات القانونية العليا، جامعة عمات العربية.

الخلايلة، إ. (2019). أثر النظم الانتخابية على أداء مجلس النواب الأردني: دراسة مقارنة مجلسي النواب السابع عشر والثامن عشر. رسالة ماجستير غير منشورة، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت.

الخوالدة، ص. ع. (2020). مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية لمجلس النواب الثامن عشر لعام 2016. مجلة شؤون اجتماعية، 37 (147)، 144-167

الداوود، ع. (27 آب 2024). هذه الأحزاب ستفوز في الانتخابات. المصدر: https://www.addustour.com/articles/1437949

ردايدة، ص. أ. (2023). اتجاهات المرأة الأردنية نحو المشاركة في الانتخابات النيابية القادمة 2024 على أساس حزبي. "المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، 7(28)، 563-580

الرشيدي، ن. (2016). السلوك التصويتي للشباب الكويتي في الانتخابات البرلمانية: دراسة ميدانية. رسالة ماجستير، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت.

الرواشدة، ع؛ أبو عرب، أ. (2016). المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية- دراسة ميدانية على عينة من النساء الرائدات في إقليم الشمال. دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، 43 (3)، 1353-1373

الرواشدة، م خ. (19 تموز2024). الأردن على طريق الانتخابات النيابية المقبلة: انتعاش التحديث السياسي يصطدم بتعثر حزبي. المصدر: https://aawsat.com

رؤيا الاخبارية. (11 أيلول 2024). نسب الاقتراع في الانتخابات النيابية 2024. المصدر: https://royanews.tv/news/333485

زايتلن، إ. (1989). النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دراسة نقدية. دار المعرفة الجامعية: الاسكندرية.

زايد، أ.، الطنطاوي، آ.، و عبد البديع، د. (2006). رأس المال الاجتماعي لدى شرائح المهنية من الطبقة الوسطى. مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة.

السايم، أسامة. (2021). أثر الأحزاب السياسية على ترشح المرأة في الانتخابات وتمثيلها في المجالس النيابية الأردنية 1989 – 2016. المجلة الاردنية في القانون والعلوم السياسية، 13(3)، 189-230

السليَم، أ. (2019). أثر الأنظمة الانتخابية على ترشح المرأة الأردنية للانتخابات النيابية وتمثيلها في المجالس النيابية 1989 – 2016 . دراسات: العلوم الانسانية والاجتماعية، 46 (1)، ملحق (1)، 182- 201.

السويلمين، ع. ب. (2021). محددات السلوك التصويتي في الانتخابات البرلمانية الأردنية في الفترة (2013-2020). رسالة دكتوراه، جامعة مؤته، كلية الدراسات العليا، الكرك.

الشويحات، ص. ن.، و الخوالدة، م. م. (2013). اتجاهات طلبة الجامعات نجحو المشاركة السياسية في الأردن: دراسة وصفية تحليلية. دراسات: العلوم

التربوية، 40(2)، 782-796

صالح، أ. م. (2022). دور منظمات المجتمع المدني في التمكين السياسي للمرأة المصرية: دراسة إمبريقية على المركز المصري لحقوق المرأة. المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية، 6(6)، 22-55

صحيفة الدستور. (06 آب 2024). راصد: 174 قائمة محلية و25 قائمة حزبية على الدائرة العامة سجلت للانتخابات النيابية 2024.المصدر: https://www.addustour.com/articles/1432910

الطراونة، ب. (2018). البيئة الأردنية وإمكانية قيام حكومة برلمانية: دراسة في بنية المجتمع وقانون الانتخابات والأحزاب السياسية. دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، 45(2)، 99-112

عاشور، أ. ع. (2018). المشكلات التي تواجه المرأة في الوصول إلى البرلمان من وجهة نظر المنتسبات لاتحاد المرأة الأردنية. المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، 10(3)، 177-208

عبد الله، ب. (2023). دور المرأة العراقية في الانتخابات لعام 2021. مجلة العلوم السياسية، 65، 67-82

عثمان، إ. (2008). النظرية المعاصرة في علم الاجتماع. عمان: دار الشروق.

العدوان، خ.، العزام، ع. (2019). الدلالة الرمزية للقوائم الانتخابية لمرشحي انتخابات مجلس النواب الأردني "الثامن عشر" ودورها السياسي في تمكين الناخبين من الاقتراع. دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، 46 (2)، 30-62

عربي نيوز. (02 آب 2024). (1651) مترشحا ضمن القوائم المحلية والعامة لخوض الانتخابات النيابية في الأردنن. المصدر: https://arabic.news.cn/20240802/0e4b35f63abf4df79b84194f04bed248/c.html

العزام، ع.، و الشرعة، م. (2022). المشاركة في انتخابات مجلس النواب الأردنيّ التاسع عشر بين المحفزات المعوقات. دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، 49(3)، 265-289

العزام، ع. (2021). استحقاقات ثقة المواطن الأردني بالحكومة والبرلمان. مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، 81(5)، 227-293.

العزام، ع. (2023). أساليب التوجيه المفروضة على الناخبين لاختيار مرشح انتخابات المجالس البلدية واللامركزية الأردنية: تطبيق نظرية متغيرات النمط. دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، 51(1)، 92-118.

العلي، ع. (2023). صور وأشكال المشاركة السياسية للمرأة. المجلة القانونية، 16(3)، 847-864.

العيسى، أ.ن. (2015). أسباب ودوافع المشاركة السياسية في الانتخابات البرلمانية لدى العشائر الأردنية: حالة البادية الأردنية 1989-2013. رسالة ماجستير، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، الجامعة الهاشمية.

الغزاوي، ع. ع. (2010). أثر النظم الانتخابية على أداء مجلس النواب الأردني: دراسة مقارنة؛ مجلسي النواب الحادي عشر والخامس عشر. رسالة ماجستير، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت،

الغنميين، ز.، الزيون، م.، عناب، ر.، و حتاملة، م. (2018). واقع المشاركة السياسية لدى طلبة الجامعة الأردنية من وجهة نظرهم. دراسات، العلوم التربوية، 45(4)، 255-273.

فراعنة. (18 تشرين ثاني 2020). انتخابات مجلس النواب التاسع عشر. (https://jfranews.com.jo/article/291043).

قدور، ز. (2019). المؤهلات البرلمانية للمرأة: محاولة في التشخيص والتنميط حالة المرأة الجزائرية. قضايا سياسية: المجلات العلمية الأكاديمية العراقية، 58، 162-192.

قناة المملكة. (11 ايلول 2024). 32.25% نسبة الاقتراع في الانتخابات النيابية 2024. المصدر: https://www.almamlakatv.com/news/150423-3225-

قناة المملكة. (29 نيسان 2024). المستقلة للانتخاب تطلق شعار انتخابات مجلس النواب 2024. المصدر: https://www.almamlakatv.com/news/141195-2024

الكفيري، ع. (2022). المحددات الاجتماعية لاختيار المرشحين للانتخابات النيابية: دراسة سوسيولوجية على عينة من الشباب في شمال الاردن. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة اليرموك.

المطيري، ب. ن. (2018). النظم الانتخابية وأثرها على السلوك الانتخابي للناخب الكويتي في الفترة 2012-7201. رسالة ماجستير، معهد بيت الحكمة جامعة آل البيت.

منصور، ر. (2021). المرأة والمشاركة السياسية في الدول العربية الانجازات والتحديات. مجلة السياسة والاقتصاد، 10(9)، 1-28.

النعيمات، ر. (2021). مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية ودراسة المعوقات وسبل معالجتها (1954-2020). رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط.

الهزايمة، م.، و السعد، س. (2011). مدى إدراك ناخبي منطقة غرب إربد لوصول أحد مرشحي المنطقة إلى قبة البرلمان: التحديات الداخلية والحلول. دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، 38 (1)، 29—49.

الهية المستقلة للانتخاب. (24تموز 2024). جداول الناخبين النهائية. المصدر: https://www.iec.jo/ar/

الهيئة المستقلة للانتخاب. (آب 2024). افصاحات الحزب عن مرشحهم في الدوائر المحلية للانتخابات 2024. المصدر: https://almamlakatv.com//news/141195

الهيئة المستقلة للانتخاب. (02أغسطس 2024). (25) قائمة حزبية و(174) قائمة محلية تتقدم بطلبات الترشح للانتخابات النيابية 2024.

https://www.iec.jo/ar/.

وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية (2024). موجز الحياة البرلمانية. المصدر: https://www.moppa.gov.jo/AR/Pages

وكالة الأنباء الأردنية. (12 تشرين ثاني2020). عين على النساء: تراجع نسبة تمثيل المرأة في مجلس النواب الجديد. https://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=158669s

ويكبيديا. (2024). تاريخ الانتخابات النيابية في الأردن. المصدر: https://ar.wikipedia.org/wiki

References

Barari, H. (2013). The Limits of Political Reform in Jordan. *International Policy Analysis*, 2-9.

Bauer, P. (2018). Unemployment, Trust in Government, and Satisfaction with Democracy: An Empirical Investigation. SOCIUS: Sociological Research for a Dynamic World, 4, 1– 14.

Blau, P. (1994). Structural Contexts of Opportunities. Chicago: University of Chicago Press.

Blau, P. (1964). Exchange and Power in Social Life .John Wiley & Sons, Inc.

Braun, D & Hutter, S. (2016). Political Trust, Extra Representational Participation and the Openness of Political Systems, International Political Science Review, 37(2) 151– 165. DOI: 10.1177/0192512114559108

Burke P. (1997). An Identity Model for Network Exchange. American Sociological Review, 62, 134-150.

Canache, D. (2014). Political Trust and Polarization in the Post Chavista Venezuela, Latin American and Caribbean Center, School of International and Public Affairs, Miami, 1- 49, Accessed from http://lacc.fiu.edu.

Chernykh, S. (2014). When Do Political Parties Protest Election Results? Comparative Political Studies, 47(10) 1359–1383.

Coleman, J. (1972). Systems of Social Exchange. Journal of Mathematical Sociology, 2, 145-63.

Coleman, J. (1986). Individual Interests and Collective Action. Cambridge: Cambridge University Press.

Coleman, J. (1990). Foundations of Social Theory. Cambridge: Harvard University Press.

Emerson R. (1969). Operant Psychology and Exchange Theory. In Burgess. R & Bushell. D (Eds), Behavioral Sociology. New York: Columbia University Press.

Emerson, R. (1976). Social Exchange Theory. Annual Review of Sociology, 2, 335-262.

Garzia, D. (2023). The Italian parliamentary election of 2022: the populist radical right takes charge. West European Politics, 46(5), 1038–1048.

Gershtenson, J., Ladewig, J & Plane, D. (2003). Political Trust and the Health of Democracy in the United States, Rethinking Traditional Measures and Interpretations, Revista Mexicana de Análisis Político Administración Pública. Universidad de Guanajuato, 2 (1), 111-129.

Holsteyn J. M., & Irwin G A. (2021). The Dutch Parliamentary elections of March 2021. Parliamentary elections of March 2021. West European Politics, 45 (7), 1493-1505.

Homans G C. (1958). Social behavior as exchange. American Journal of Sociology, 63(6), 597–606.

Homans G. (1961). Social Behavior. New York: Harcourt, Brace & World.

Homans, C. (1962). Sentiments and Activates. New York: Free Press.

Homans, G. (1950). The Human Group. Harcourt Press, Jovanovich.

Huneidi, L. (2014). The Values, Beliefs, and Attitudes of Elites in Jordan Towards Political, Social, and Economic Development.Portland State University, Spring, (6-3), 1- 264

Identity center. (2019). Policy paper: bridging divides between political and the Jordanian people, Accessed from http://www.identity-center.org

Itani, F. (2013). Stability through Change: Toward a New Political Economy in Jordan, The Atlantic Council of the United States, 2-6.

Jordan strategy forum. (2018). Social capital in Jordan: what is the level of trust in our institutions and why? Amman, 1-24.

Knodt, M. L., & Stoiber. M. (2015). European Elections in Germany: Legitimacy for the European Union? German Politics, 24(1), 99–118.

Krivonosova, I. (2022). The Forgotten Election Administrator of Internet Voting: Lessons from Estonia. Policy Studies, 43(6), 1254–1276.

Levi, M., & Stoker, L. (2000). Political Trust and Trust Worthiness, Annu. Rev. Polit. Sci, 3, 475– 507.

Lust-Okar Ellen, M. (2001). The Decline of Jordanian Political Parti Es: Myth or Reality? Int. J. Middle East Stud. 33, 545–569.

Lysek, J., Pánek, J., & Lebeda, T. (2021). Who are the voters and where are they? Using spatial statistics to analyses voting patterns in the parliamentary elections of the Czech Republic. Journal of Maps, 17(1), 3–33.

Mathisen, I. (2013). The (Lack of a) Jordanian Spring: A Case Study Analysis of the Electoral Reform and Regime Stability in Jordan. Master thesis in Political Science Department of Political Science, University of Oslo.

Molm, L. (1990). Structure, Action, and Outcomes: The Dynamics of Power in Social Exchange. American Sociological Review, 55, 427-47.

Molm, L. (1991). Affect and Social Exchange: Satisfaction in Power-Dependence Relations. American Sociological Review, 56, 475-93.

Molm, L., Peterson, G., & Takahashi, N. (2003). In the Eye of the Beholder: Procedural Justice in Social Exchange. American Sociological Review, 68, 128-152.

Nahar, G. (2012). The Impact of Political Parties on the 2007 Jordanian Parliamentary Elections. International Journal of Humanities and Social Science, 2(16), 121-133.

Ritzer, G. (1992). Contemporary sociological theory. (3rd ed.). New York: McGraw-Hill, Inc.

Scheidegger, R., & Staerkle, C. (2011). Political Trust and Distrust in Switzerland: A Normative Analysis. Swiss Political Science Review, 17(2), 164–187

Schmitt, H., & Toygür, I. (2016). European Parliament Elections of May 2014: Driven by National Politics or EU Policy Making? Politics and Governance, 4(1), 167-181

Semenova Andrey, Lobanovab Olesya and Zavadskayaa Margarita. (2016). When do political parties join protests? A comparative analysis of party involvement in “for fair elections” movement. East European Politics, 32(1), 81–104. http://dx.doi.org/10.1080/21599165.2015.1121870

Silagadze, N., Christensen, H S., Sirén, R., & Grönlund, K. (2023). Perceptions of Inequality and Political Participation: The Moderating Role of Ideology. Political Studies Review, 21(2) 285– 305

Spierings, N. (2017). Trust and Tolerance across the Middle East and North Africa: A Comparative Perspective on the Impact of the Arab Uprisings. Politics and Governance, 5(2), 4–15.

Syaiful, R., & Biky, U. M. (2022). Single Candidates Against the Empty Box; On Regional Head Elections 2020 In Indonesia. Journal Wacana Politik, 7(2), 179-186.

Ukase, P.I. (2016). Political Parties and Election/Campaign Financing in Nigeria: Interrogating the 2015 General Elections. Global Journal of Human-Social Science: Political Science, 16(4).

Wauters, B., & Kern, A. (2021). Does It Pay Off? The Effects of Party Leadership Elections on Parties’ Trustworthiness and Appeal to Voters. Political Studies, 69(4), 881–899.

Zulianello, M., & Larsen, E. G. (2021). Populist Parties in European Parliament Elections: A New Dataset on Left, Right and Valence Populism from 1979 to 2019. *Electoral Studies*, 71, 1-30.